التربية ومعاودة إنتاج النوع الاجتماعي

د. عبد الرءوف محمد بدوي
أستاذ مشارك – قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة طنطا- جمهورية مصر العربية

ملخص :

النوع الاجتماعي أو الجنوسة ترجمة للمصطلح الإنجليزي **Gender** وهو مصطلح تلجأ إليه الثقافات لتفسير الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث بما يتفق مع توقعات اجتماعية، ويشير نوع الجنس أوالجنوسة إلي علاقة بنيوية اجتماعية يترتب عليها أدوار وسلوكيات مقولبة وجامدة، معتمدة ثقافياً تخصص للرجال والنساء، و النموذج الثقافي للأنوثة والذكورة يعيد إنتاج وتقوية نفسه باستمرار، وكأنما أجمع المجتمع بكل أطيافه وفئاته على نموذج أو صورة نمطية لكل من الرجل والمرأة غير قابلة للتغيير، ولكي يضمن المجتمع استمرار النموذج الثقافي للجنوسة كان لابد له من وسائل لمعاودة إنتاج هذا النموذج. و تأتي أهمية هذا البحث من أنه محاولة لكشف الآليات التي يلجأ إليها المجتمع لمعاودة إنتاج النوع الاجتماعي، وقد استهدف البحث بلورة رؤية تربوية لمواجهة الفروق بين الرجل والمرأة، القائمة على نوع الجنس، بما يعزز المساواة و التكامل بين عنصري الوجود الإنساني، الرجل والمرأة، حيث إن لكل منهما خصائصه ودوره، والذين بتكاملهما يتحقق الوجود البشري الذي يتجاوز النظرة البيولوجية الجامدة إلي النظرة الجدلية التاريخية. وقد تتابعت الإجراءات المنهجية للبحث الحالي على النحو التالي: استجلاء مفهوم النوع الإجتماعى أو الجنوسة ورصد أهم مرجعياته.إبراز التشكيل الثقافي للنوع الاجتماعي. رصد الآليات التربوية التي تنتج الجنوسة وتعاود إنتاجها. توضيح القصور الحاصل في حقوق المرأة والناتج عن التفاوت وعدم المساواة القائمة على النوع. وقد انتهى البحث برؤية تربوية تنتظم جهود كافة مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية لمواجهة الفروق القائمة على نوع الجنس بين الرجل والمرأة.

مقدمة:

النوع الاجتماعي أو الجنوسة ترجمة للمصطلح الإنجليزي **Gender** وهو مصطلح تلجأ إليه الثقافات لتفسير الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث بما يتفق و توقعات اجتماعية، ويشير نوع الجنس أوالجنوسة إلى علاقة بنيوية اجتماعية يترتب عليها أدوار وسلوكيات مقولبة وجامدة، معتمدة ثقافياً تخصص للرجال والنساء، وغالباً ما تمنح النساء أدواراً أقل رتبة في الحياة

العامة والخاصة (American Heritage Dictionary,2000, Encyclopedia Britanco 2007).

وتشير بعض الأدبيات إلى أن الدولة عادة ما تتحيز لمصالح الرجال على حساب النساء، بما يعوق قدرة النساء على التأثير في صنع السياسات وإعداد القوانين، وتعتمد هذه الأدبيات في تحليلها على أن الدولة تعكس طبيعة المجتمع الذي يسيطر عليه الرجال (Vicky & Georgian, 1998, 5).

ونتيجة لذلك فإن الظروف التي تعيشها النساء تعيد إنتاج وجودها كل يوم، فالدولة ذكورية، كما أن المنظمات الدولية تمثل امتداداً وظيفياً للدول؛ حيث تسمح لهم بتأكيد الوضع الذي تعمل فيه القوانين التقليدية في المجال العام، ويمتد هذا الوضع إلى المجال الخاص في الأسرة، حيث تمارس الكثير من أنواع عدم التمكين، وهذا التمييز، العام / الخاص، يعد بنية إيديولوجية تضع أسساً منطقية لاستبعاد النساء من مصادر القوة (خان ، 2005 ،ص 39).

لقد أوضحت الأنثربولوجية "مرجريت ميد" كيف تقوم المرأة في بعض القبائل بأدوار هي عندنا قاصرة على الرجال، بينما يقوم الرجال بأعمال لا يتصور صدورها من غير النساء، إن النساء إذ يغتربن عن أدوارهن الإنسانية المتعددة والثرية يفقدن الكثير، ولذا فإن خروج المرأة إلى مجال الإنتاج الاجتماعي هو طريقها للتحرر وستغير إدراك الرجل لها ولنفسه أيضاً، لا بوصفه سيداً مهدداً لها وإنما بوصفه شقاً لايوجد كماله إلا في التقاء حر ووحدة خلاقة بشقه الآخر(الساعاتي، 2006،ص 144، 146).

وفي الحقيقة أن المكانة غير المتساوية للمرأة ليست ظلماً من الرجل، كما يحاول البعض أن يصورها، ولكن النظام التقليدي المدعوم بالأعراف والمعايير الاجتماعية هو الذي كرس علاقات النوع الاجتماعي و صنع التحيز ضد المرأة، ولذا فإن الوضع الحالي سيظل قائماً إلى أن تصبح التوقعات الاجتماعية للرجال والنساء متساوية، وإلى أن نوفر احتراماً لكل من الرجال والنساء، حينئذ سيصبح الوضع جد مختلف.

وإذا كان من الثابت أن الأعراف و المعايير والعادات الاجتماعية التي تشكل بنية النظام التقليدي الذي يعاود إنتاج النوع الاجتماعي تتغير بصعوبة وبطء، إلا أنها تتغير، وتغيير المعتقدات المعززة للنوع يمكن أن يكون عندما يتطور مفهوم المساواة بين الجنسين، وهذا يتطلب

تجديداً فكرياً وتشريعياً ومؤسساتياً، إلا أن الدور الفاعل في هذا التغيير يكون للتربية، فرغم أهمية التشريعات والقوانين في تأسيس نظرة جديدة للعلاقة بين الجنسين، إلا أنها وحدها لا تكفي مالم يساندها وعي الأفراد بهذه التشريعات، فقد توجد تشريعات ولكنها تبقى مجرد نصوص فقط، فالمسألة أولاً وأخيراً مسألة نفوس وليست مسألة نصوص، وأهمية التربية هنا تكمن في أنها تنمي سلوك الأفراد ووعيهم بما يتمشى وأهمية المساواة و التكامل بين الجنسين، وتجعلهم يحترمون التشريعات، إن وجدت، بدافع داخلي وبرغبة منهم، بل والمساهمة في تطويرها أيضا إذا دعت الحاجة إلي ذلك.

وهذه المهمة مسئولية كافة مؤسسات التربية النظامية و غير النظامية، حيث تتطلب تكاملاً بين المدرسة والأسرة والإعلام وكافة مؤسسات المجتمع، وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني وذلك في إطار رؤية تربوية تنتظم جهود هذه المؤسسات جميعاً.

مشكلة البحث:

مما تقدم يمكن أن تتحدد مشكلة هذا البحث في" إشكالية معاودة إنتاج الفروق بين الرجل والمرأة القائمة على النوع، وسبل التربية في تعزيز المساواة والتكامل بين الجنسين"، و يمكن دراسة هذه المشكلة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما مفهوم النوع الاجتماعي (الجنوسة)، وما االمرجعيات المعززة له؟
- كيف تشكل الثقافة الفروق، القائمة على النوع، بين الجنسين؟
- ما آليات معاودة إنتاج الفروق، القائمة على النوع، بين الجنسين ؟
- ما واقع الحقوق الإنسانية للمرأة في ظل الفروق بين الجنسين؟
- ما الرؤية التربوية المنشودة لتعزيز المساواة و التكامل بين الجنسين ؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- استجلاء مفهوم النوع الإجتماعى ورصد أهم مرجعياته.
- إبراز التشكيل الثقافي للنوع الاجتماعي.
- رصد الآليات التربوية التي تنتج النوع الاجتماعي وتعاود إنتاجه.

- توضيح القصور الحاصل في حقوق المرأة والناتج عن عدم المساواة على أساس النوع.
- بلورة رؤية تربوية لمواجهة الفروق، القائمة على النوع، بين الرجل والمرأة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أنه محاولة لتعزيز المساواة و التكامل بين عنصري الوجود الإنساني، الرجل والمرأة، حيث إن لكل منهما خصائصه وسماته ودوره، والذين بتكاملهما يتحقق الوجود البشري الذي يتجاوز النظرة البيولوجية الجامدة إلي النظرة الجدلية التاريخية.

منهج البحث:

يستعين البحث بالمنهج الوصفي مفعلاً آلياته التحليلية والتفسيرية والنقدية، في تناول فكرة النوع الاجتماعي وما يدعمها من مرجعيات، و أيضاً كشف آليات معاودة إنتاج النوع الاجتماعي وما يترتب عليها من أوضاع وحقوق للمرأة، وما يرتبط بكل هذا من تحليلات و تفسيرات ودلالات يمكن أن يفيد فيها المنهج الوصفي.

إجراءات البحث:

يسير البحث وفقاً للإجراءات التالية:

أولاً : النوع الاجتماعي(المفهوم والمرجعيات).

ثانياً : التشكيل الثقافي للنوع الاجتماعي.

ثالثاً : معاودة إنتاج النوع الاجتماعي.

رابعاً : النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

خامساً : نحو رؤية تربوية لتعزيز المساواة و التكامل بين الجنسين.

أولاً : النوع الاجتماعي(المفهوم والمرجعيات):

(أ) مفهوم النوع الاجتماعي(الجنوسة):

يفرق الباحثون بين الجنس كصفة بيولوجية و نوع الجنس كعلاقة اجتماعية ثقافية، ويشير نوع الجنس إلى المعانى والأدوار المخصصة للرجال والنساء والموارد والفرص المختلفة المتاحة

لكل منهم(Worled Health Orgnization,2008)، ومن المعترف به أنه فى أغلب المجتمعات يختلف الرجال عن النساء فى الأنشطة وفى طرق الحصول على الموارد والتحكم فيها وفى المشاركة فى صنع القرار(موجادام و سنفتوفا، 2005، ص 285).

ويشير النوع الاجتماعي (Gender) إلى أدوار اجتماعية قائمة وسلوكيات اجتماعية ملقنة وتوقعات تتعلق بالإناث والذكور، ثمة اختلاف بيولوجى بين الرجل والمرأة، إلا أن جميع الثقافات تفسر تلك الاختلافات البيولوجية بما يتفق و توقعات اجتماعية، فالتمييز بين الجنسين تصنيف اجتماعى يحدد إلى حد بعيد فرص المرء الحياتية وشكل مساهمته فى المجتمع والاقتصاد، وقد نشأت العلاقات والأدوار الجنسوية من التفاعلات البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية(كنغ وآخرون، 2004، ص 51-52).

ومعنى هذا أن مفهوم الجنوسة يشير إلى علاقة بنيوية توزع فيها الموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية والسلطة بلا مساواة، فالجنوسة من المفاهيم العديدة التي استخدمت لتفسير اللامساواة البنيوية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) المبنية على صفات وخصائص الجماعات(Lorber,1994)، ومفهوم الجنوسة بهذا الشكل يشترك فى بعض الخصائص مع مفهومى الطبقة الاجتماعية والعرق، حيث إنه مبنى على علاقات بنيوية وعلى خصائص بيولوجية (موجادام و سنفتوفا، 2005 ، ص 284).

والتفاوت بين الجنسين يسفر عن نفسه في الأسرة وفى سوق العمل وفى الهيكل السياسي و القضائي، وأيضاً في الإنتاج الثقافي الإيديولوجي تحديداً الذي يدعم التفاوت ويعزز متغيرات القوة بين الجنسين ويديم العنف ضد المرأة، إضافة إلى القناعات التي تؤكد أن عالم السياسة والأعمال هو مجال الرجل(موجادام ، 2005 ، ص 14، 15).

و جدير بالذكر أن اللامساواة بين الجنسين، المبنية على علاقات النوع، موجودة لدى الفقراء والأغنياء على حد سواء، لكنها غالباً ما تكون أعظم بين الفقراء، خاصة بالنسبة لاستثمارات الأسرة فى التعليم والصحة، والتفرقة بين الرجل والمرأة من حيث النوع، أي الذكورة والأنوثة، تظهر فى المجالات العامة والخاصة وتؤثر فى الحقوق المدنية و السياسية، والحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.

(ب) مرجعيات النوع الاجتماعي (الجنوسة):

(1) العلم:

سادت الثقافة الذكورية الحضارة الغربية التى ربطت العقل بالرجل والعاطفة بالمرأة، ونظراً لأن العلم هو نجيب العقل الأثير فقد صبغته السلطة الذكورية بقيمها وملامحها، واستبعدت عنه الأنوثة بخصائصها وخبراتها، كما يقر العلم التجريبى ذاته في الحضارة الغربية بدونية المرأة.

والدليل على استغلال العلم كأداة لحرمان النساء من حقوقهن مثلاً ، كان **الكرانيولوجى** ؛ أى علم قياس حجم المخ مبحثاً علمياً مهماً خلال القرن التاسع عشر، وقد رأى علماء الكرانيولوجى أن الذكاء يرتبط ارتباطاً مباشراً بحجم المخ ولما كانت جماجم النساء، فى المعدل العام، أصغر من جماجم الرجال استنتج علماء الكرانيولوجى أن النساء أدنى فى الذكاء من الرجال(شيفرد ، 2004، ص 49).

و من أهم العلوم التي دعمت موقف إيديولوجيا النوع الاجتماعي (الجنوسة) هي علم البيولوجي وعلم النفس، وفيما يلي تفصيل ذلك:

- **علم البيولوجي:**

يدعى بعض البيولوجيين الاجتماعيين أنه بما أن الذكور والإناث يختلفون فى هرموناتهم الجنسية إذاً لابد من وجود فرق فطرى بينهم في السلوك، ويدلل على هذا "تيجر بقوله: إن الكميات الأكبر من التيستوستيرون التى وجدت في ذكور الإنسان بالمقارنة بالإناث فى فئة عمرية معينة تحدد الفروق الفطرية فى الدوافع العدوانية والرغبة فى السيادة، والقدرة على احتلال المناصب العامة، إلا أن تورش أشار إلى أن مستوى التيستوستيرون ليس له علاقة بالقدرة على النزال أو الرغبة فى السيادة واستشهد "تورش" بأن كل ذكور الثدييا ت عند الفئة العمرية نفسها ينتجون كميات أكبر كثيراً من التيستوستيرون عن الإناث، ولكن الكثير من هؤلاء الذكور ليسوا أقوياء أو عدوانيين مثلما فى الأرانب، وفي بعض الثديات التى تمارس الصيد كالقطط البرية، حيث اتضح أن الكثير من أعمال الصيد تقوم بها الإناث وليس الذكور (ويزتين ، 2006 ، ص159،158).

وبرغم هذا وما أثبتته بحوث الانثربولوجية "مرجريت ميد" وآخرون أن الجنوسة بنية ثقافية، إلا أن هناك أقطاب للبيولوجيا الاجتماعية يؤكدون أن الأنماط السلوكية القياسية للذكور والإناث قد تحددت بيولوجياً، إنها مناظرة الطبيعة مقابل التنشئة، إلا أنه من الناحية العقلية ثمة العديد من النساء المتخصصات فى العلوم والرياضيات، ومن الناحية العاطفية ثمة العديد من الذكور الفنانين والموسيقيين أوضحوا عن أن الكروموسوم "Y" لم يحل بينهم وبين المشاعر الدافقة، ورغم ذلك فإن معظم الثقافات تربط خصائص معينة بأحد الجنسين أو بالآخر (شيفرد ، 2004 ، 27).

إن الافتراض القائل بأن الرجال والنساء يفكرون ويسلكون بطرق مختلفة يعد صحيحاً، فالسلوك العدوانى والاندفاع الطائش أمران طبيعيان فى الذكور، بينما الاهتمامات الاستثنائية خاصة بالأنثى، والحركات النسائية تعترف بذلك إلا أنها تؤكد أنها ليست فطرية، فالمجتمع وليس الطبيعة هو ما يعطى الرجال النزعة للسيادة ويمنعها عن النساء(وانتروب ، 2006 ، ص45).

لقد ثبت أن القشرة المخية للرجل أكبر من القشرة المخية للمرأة بنسبة تتراوح من 8% إلى 10% (Rishard & others 2005, 324)، إلا أنه على الجانب الآخر قد أثبت طلاب جامعتي كالفورنيا ومكسيكو سيتي، باستخدام خريطة المخ، أن الرجال لديهم من القشرة المخية الرمادية ما يعادل ستة مرات أكثر من النساء، وأن النساء لديهن من القشرة المخية البيضاء ما يعادل عشرة مرات أكثر من الرجال، ومن المعروف أن القشرة الرمادية ترتبط بالقدرة على تشغيل المعلومات، بينما ترتبط القشرة البيضاء بالقدرة على الربط بين مراكز العمليات (Michael 2005).

ومعنى ذلك أن لدى كل من الرجل و المرأة إمكانات تفوق بيولوجية مختلفة، فإذا فاق الرجل المرأة في جانب معين فاقته المرأة في جانب آخر، وربما هذه حكمة الخالق عز وجل ليحدث التكامل بين عنصري الوجود البشري، وحتى لو سلمنا جدلاً بأن العلم يلوح بأن هناك اختلافاً بين مخ المرأة ومخ الرجل، فإن هذا لا يهدر بأية درجة المطلب المشروع بالمساواة الاجتماعية.

- **علم النفس:**

تميل الدراسات الحديثة فى علم النفس التجريبى إلى أن مجموعة الخصائص التى يعبر عنها نمط الأنثى الخالدة هى خصائص فطرية مقتصرة فقط على النساء، حيث إن هذه الخصائص تتناقض مع خصائص الفرد الناضج الذى يجب أن يكون متميزاً وناقداً لذاته وفعالاً وباحثاً.

والمؤيدون لفكرة الأنثى الخالدة فى المجتمع الغربى يتقبلون التصنيف المجتمعى للأنوثة باعتباره طبيعياً، فوفقاً لهذا التصور فإن المرأة الحقيقية لاتصل إلى إثبات ذاتها عبر الإبداع الفكرى والمشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمستوى الرجال نفسه، ولكن يكمن مصيرها فى أداء دورها عبر الأمومة الجسدية والروحية، وفى أن تكون عوناً لزوجها (دالي ، 2006 ،ص 219).

كما أجمعت مجموعة من علماء النفس؛ أن البكاء بسهولة شديدة خاصية أنثوية كما أن المرأة عاطفية جداً تستثار بشدة وتجرح مشاعرها بسهولة ويسهل التأثير عليها، كما أنها مفرطة فى الذاتية وغير قادرة على الفصل بين المشاعر والأفكار وغير منطقية بالمرة وشديدة الالتواء، وكما هو متوقع فإن الرجل يتميز بخصائص مضادة فهو أكثر صلابة وشديد الصراحة ومنطقي جداً، كما يمكنه إتخاذ القرار بسهولة ولا يبكى إلا نادراً (براونميلر ، 2006 ، ص185).

ومن هذا المنطلق فإن علم النفس ينظر إلى النساء على أنهن غير متماسكات وغير متزنات عاطفياً ويفتقرن إلى الضمير القوى، ولسن منتجات ولا ذكيات، وإذا كن طبيعيات على الإطلاق فهن مناسبات للبيت والأسرة فقط (ويزتين ، 2006 ،ص 170).

وقد أوضح بعض علماء النفس أن كلا الجنسين يعتبر الرجال باستمرار أعلى من النساء كثيراً، فالخصائص التى تعد ذكورية دائماً ما تمدح وتلك التي تعتبر أنثوية عادة ما تنتقد، وفي عام 1957 لاحظ شريفز وماك كى أن النساء يعتبرن مذنبات وغير راشدات وغير ناضجات عاطفياً، ووجد فرنش وليسر عام 1964 أن النساء اللاتى يقدرن الإنجازات الفكرية يشعرن بأنهن يجب أن يرفضن دور المرأة، فالإنجازات الفكرية تعتبر خاصية رجولية (جولدنبرج ، 2006 ، ص 398).

إن بعض علماء النفس يرى فى قبول المرأة لدورها الذى خلقت له حلاً لمشكلة اجتماعية، فالنساء بطبيعتهن مرضعات، كما كتب جوزيف رينجولد قائلاً :"إن التركيب التشريحى للمرأة

يملى عليها وظيفتها فى الحياة فعندما تكبر النساء وهن غير خائفات من أداء وظائفهن البيولوجية، دون اتباع للتعاليم العقيمة لمفاهيم تحرير المرأة وما تحدثه من تخريب في عقولهن، فإنهن يدخلن إلى الأمومة بإحساس طيب لإشباع غريزتهن الأساسية (ويزتين ، 2006، ص 156).

يرى إريك إريكسون من جامعة هارفارد: أن الكثير من شخصية المرأة تتحدد فى جاذبيتها وفى طريقة انتقائها لملابسها، إن الإشباع العاطفي الناضج للنساء، من وجهة نظر إريكسون يقوم على حقيقة مؤداها أن التصميم البنائي لجسم المرأة يحتوى على فراغ داخلي مخصص لحمل النساء، هذا بالإضافة إلى الاستعدادات الفطرية لرعاية الطفولة الإنسانية"(ويزتين ، 2006 ، ص155،156).

وتتطلب العادات الانجلوسكسونية أن تعبر المرأة عن الحزن، فالنساء المتشحات بالسواد يجسدن الطقوس الجنائزية فى كثير من الأمم، فالحزن العميق هو دور أنثوي(براونميلر، 2006، ص 187).

وعلى الجانب الآخر يقدم كارل يونج تعريفاً للذكورية والأنثوية، حيث يصف نمطين مجردين للسلوك ليسا متوشجين بالجنوسة التشريحية؛ إنهما " الأيروس" وهو مبدأ الترابطية الأنثوي و"اللوجوس" وهو مبدأ الاهتمام الموضوعي الذكوري، ويعتبرهما "يونج" مبدأي السلوك الانساني حيث يرى الأيروس واللوجوس يمارسان فعلهما في النفس كمتقابلين أبديين، فالتطور الأحادي لهذا المبدأ أو الآخر له تأثيرات معوقة، ولذا فقد أكد يونج على أهمية ترابطية الأيروس بالنسبة للرجال، وأهمية توجيه اللوجوس بالنسبة للنساء(شيفرد ، 2004، ص36، 37).

أما المحللة النفسية هيلين دويتش فتعتقد أن فكرة سلبية الأنثى قد أسئ فهمها حيث لا يوجد تعارض بين الأنوثة والعمل، فالذات يمكن أن تكون نشطة فى الرجال والنساء على السواء، فقط في الحب والجنس تكون السلبية مناسبة للنساء، وكما ترى فالسلبية ليست أكثر من أنها طراز من الاستحياء والدفء ولا تعنى البلادة أو الخواء أو عدم الانفعال (آدمز ، 2006 ، ص41).

(2) اللغة:

واللغة أيضاً لم تدخر وسعاً لتعميق الفروق الجنسوية، وتأكيد علاقات النوع الاجتماعي، ودور اللغة هنا يعبر عن نفسه من خلال المصطلحات اللغوية الشائعة أو من خلال الحديث والحوار في مواقف الحياة اليومية بين الذكور والإناث.

فقد ظهر في اللغة الإنجليزية تفريق لغوى مرتبط بالصفتين المشتقتين من لفظي "رجل وامرأة" فأصبحت الصفة المشتقة بمعنى مؤنث / مذكر Feminine / Masculine تستخدم للإشارة إلى التصورات الاجتماعية أو الثقافية أو النفسية، أما الزوج الآخر من الصفات بمعنى أنثى / ذكر Female / Male، فيمثل الجوانب البيولوجية والهوية المستمدة من النوع (فوكا ، 2006 ، 97).

وتشير"باميلا فليشمان" في إطار التحليلات الاجتماعية للسلطة في حالة التفاعل على المستوى الجزئي، إلى تقسيم العمل في المحادثة، فتلاحظ أن المرأة تقوم بجهد كبير في سبيل دعم شريكها من خلال فتح موضوعات الحديث ومواصلة الحديث وتوزيع الأسئلة وأدوات استدعاء الانتباه والاستجابات التي تقف عند الحد الأدنى (آه – هه)، وتلاحظ أن المحادثات تميل إلى التركيز حول اهتمامات الرجل، وتقول أن تعريف المحادثة الملائمة أو غير الملائمة أصبح اختياراً من اختيارات الرجل، فهو الذي يختار تسيير دفة الحديث ويبنى من خلاله الواقع ويبقى عليه لا المرأة (تالبوت ، 2006 ، ص213).

وتذهب "سيمون دى بوفوار" إلي أن الواقع المعاش كما تجسده اللغة يدلل على أن العلاقة بين الجنسين كالعلاقة الخاصة بالأقطاب الكهربية، حيث يمثل الرجل القطب الموجب كما يلاحظ في الاستعمال العام لكلمة رجل "بالانجليزية" (MAN) لتميز الإنسان بصفة عامة، بينما تمثل المرأة القطب السالب فقط، وتتحدد بخصائص معينة غير متبادلة (دى بوفوار، 2006،ص 177)

ثانياً:التشكيل الثقافي للنوع الاجتماعي(الجنوسة):

تتشكل فكرة النوع الاجتماعي عن طريق الموروثات الثقافية بالغة الأثر في أي مجتمع، والتي تعلي من شأن الثقافة الذكورية وتعطي للرجل الأولوية المطلقة وتحط من دور المرأة، على اعتبار أن الذكر أكثر عقلانية وأكثر قدرة على تحمل المسئولية، لذلك يتم تنشئة أفراد المجتمع منذ البداية على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها، ويعد عنصر التقبل عاملاً مهماً في ترسيخ قيم الذكورة ومبادئها.

فالذكور والإناث ينشأون طبقاً لقواعد النمط الثقافي لدورهم الجنسي، فلكي يصبحوا ما يفترض أن يكونوا عليه لا يجب أن يسلكوا أي مسلك لا يتوافق مع الفكرة الرئيسية للذكورة والأنوثة، فخصائص الأنوثة يجب اقتلاعها من الذكور، و في المقابل يجب اقتلاع خصائص

الرجولة من الإناث، وهذا يعني أن الولد الصغير عندما يصل إلى بداية الرجولة، كما تعرفها الثقافة، سيجد، نتيجة كونه رجلاً، يحس إحساساً طبيعياً عن نفسه أنه الفائز، ففي مجتمع يشيده الذكر تعلو قيمة الأولاد على قيمة البنات.

كتبت "سيمون دى بوفوار" في (الجنس الثاني) أن "المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة، فليس ثمة قدر بيولوجي أو نفسي أو اقتصادي يقضى بتحديد شخصية المرء كأنثى في المجتمع، ولكن الحضارة في مجملها هي التي تصنع هذا المخلوق الذي يقف في موقع متوسط بين الذكر والخصى ويوصف بأنه مؤنث"(ثورنام (أ)، 2002 ، ص64).

ومعنى هذا أن "دي بوفوار" تؤكد أنه ليست الطبيعة هي التي جعلت المرأة جنساً ثانياً بل المجتمع ومحصلاته الثقافية، حيث ترى أنه لا توجد فوارق نوعية حادة بين الجنسين، ولكن عندما تشب الفتاة عن الطوق تجد العالم بأكمله من صنع الرجال وفى النهاية تتعلم الأنثى أن دورها الأهم هو أن تفتن قلب الرجل.

لقد أثبتت الدراسات على الخناث ذوى التشخيص المتماثل وراثياً أن الفرد قد يعتبر نفسه ذكراً أو أنثى وفقاً لتنشئته وتربيته، وعلى سبيل المثال: إذا تم تشخيص حالة اثنين من المواليد على أنهما يمثلان حالة تناظر للخنثى المؤنثة، وتم تنشئة أحدهما كأنثى والآخر كذكر، فكل منهما سوف يسلك ويميز نفسه تبعاً لذلك، إذن يحدث السلوك المتماثل رغم الظروف الفسيولوجية المختلفة، ويحدث السلوك المختلف رغم تماثل الظروف الفسيولوجية، فليس من الواضح إذن أن الفروق في الهرمونات الجنسية لها علاقة بالسلوك(ويزتين ، 2006 ، ص 170).

وبناء على ذلك فإن المجتمع هو الذي يصنع من الإنسان ذكراً كان أم أنثى، بما يتفق مع مفاهيمه وتوقعاته وطبقاً لمعايير مصالح الفئة المهيمنة، ومن هنا تحمل مصطلحات الأنوثة والذكورة دلائل خاصة من المنظور الثقافي، حيث لا تستخدم كمجرد إشارات إلى الطبيعة البيولوجية وإنما مؤشر لما يترتب على الأنوثة البيولوجية من تبعات اجتماعية خاصة بالأدوار المفروضة على النساء.

ويتخذ أصحاب نظرية النوع الذين يرفضون جوهرية الاختلاف موقفاً يدعو إلى أن النوع لا يعبر عن جوهر داخلي للذات، فتقول المحللة النفسية "جوان ريفيير" عام 1939 أن النوع يبنى وفقاً للقواعد الاجتماعية حيث تصبح الذات مذكراً أو مؤنثاً من خلال عملية المحاكاة، و

تطرح "جوديث بتلر" في كتاب مشكلة النوع عام 1990 فكرة أن تكرار النوع قد يعزز بالفعل من الثقافة المحافظة، وترى أن النوع لايمثل باعتباره واقعاً ولكن باعتباره حدوداً تنتظم سياسياً، والجنس يعتبر أمراً إلزامياً للجسد ليصبح علامة ثقافية وعليه أن يجدد نفسه مراراً بهذه الصورة (فوكا ، 2002، ص99، 101).

وتأسيساً على ما تقدم فإن تقسيم البشرية إلى مجموعتين جنسيتين: نساء ورجال، يبدأ عند الميلاد فكل مولود ينسب إلى أحد المجموعتين وفقاً لشكل أعضائه التناسلية، وبمجرد أن يحدث ذلك يصبح ما يريد النظام الاجتماعي لكل منهما أن يكونه أنثى أم ذكر، فالذكور والإناث البيولوجيون يتحولون بفعل الثقافة إلى رجال ونساء متكيفين اجتماعياً، وينجم عن ذلك أن الدور الجنسي يظهر وكأنه نتيجة للتركيب الفطري للشخصية وليس نتيجة للتكيف الاجتماعي(جلبرت و وبستر ، 2006 ، ص76 ، 77).

ثالثاً: معاودة إنتاج النوع الاجتماعي (الجنوسة):

النموذج الثقافي للأنوثة والذكورة (النوع) يعيد إنتاج وتقوية نفسه باستمرار،لا لشيء وإنما لأن المجتمع يريد ذلك، وكأنما أجمع المجتمع بكل أطيافه وفئاته على نموذج ثقافي أو صورة نمطية لكل من الرجل والمرأة غير قابلة للتغيير، ولكي يضمن المجتمع استمرار النموذج الثقافي للجنوسة لابد له من وسائل لمعاودة إنتاج هذا النموذج، ومن هذه الوسائل ما يلي:

(ا) الأعراف والمعايير الاجتماعية:

يكمن خلف التمييز بين الجنسين أعراف ومعايير اجتماعية تنعكس في أطر عمل قانونية وتنظيمية تحدد دور كل من الرجل والمرأة والعلاقة بينهما وتشكل البنية السائدة بالنسبة لكل من الجنسين في المجتمع والاقتصاد، والأعراف والمعايير الاجتماعية جزء من بيئة مؤسساتية واسعة تشمل العادات و التقاليد والحقوق والقوانين ومؤسسات السوق، ويؤثر كل هذا على ما يملكه الرجال والنساء من موارد، والشكل الذي يمكن أن يشارك به كل منهما في السياسة والاقتصاد، وتشتمل على حوافز قد تتسامح مع التحيز أو تشجعه، وبعض هذه الأعراف قد يكون من الصعب تغييرها أو أن تغييرها يكون بطيئاً، لكنها أبعد من أن تكون ثابتة.

الأعراف إذن هي التي تحدد أدوار كل من النساء والرجال في الأسرة وفى المجتمع، وهى التي تشكل الخيارات الفردية وعلاقات السلطة بين الجنسين وتفرض نوع العمل الذي يعتبر

مناسباً للرجل والمرأة، وقد يصبح الرجال موضع سخرية لقيامهم بأعمال تعتبر من أعمال النساء، فى حين قد تعتبر المرأة مسترجلة أو تحاول الاحتكاك جنسياً بالرجال إذا قامت بعمل هو عادة من أعمال الرجال، وبالتالي فإن الأعراف الاجتماعية تخلق حوافز قوية تقَدر وتوَصف سلوكيات الناس مثل الأزواج والوالدين والمواطنين، والسلوكيات التى تخرج عن الحدود المقبولة قد تسبب فرض عقوبات اجتماعية رسمية أو غير رسمية (كينغ وآخرون ، 2004 ،ص 144).

وتكمن أهم إسهامات الأعراف والمعايير الاجتماعية فى تكريس الأوضاع القائمة للعلاقة بين الجنسين في هروب الحكومات من الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعارضة للتمييز على أساس الجنس مثل (اتفاقية المرأة لعام 1979) وذلك بتحفظها على بعض فقرات هذه الاتفاقيات، وهو حق مستمد من سيادة الدولة، وجدير بالذكر أن كل التحفظات تحتكم إلى القيم الثقافية والاجتماعية والايديولوجية التى ترسخ حبس النساء والرجال في قواعد مقولبة وجامدة (لطائف ، 2005 ، ص222،221).

ولعل هذا يبرهن على أن الموقف الذي نشهده ليس نتاج الدعامات البيولوجية لأدوار الجنسين وحدها، ولا هو حصيلة التفاوت الذي تفرضه عليه نظم المجتمع ومؤسساته، إنما يرجع التمييز والتفرقة بين الرجال والنساء إلى الأعراف والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع.

وتأسيساً على ما تقدم فإن التفاوت بين الجنسين مستمر برغم الفقرة(أ) من المادة الخامسة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW" عام 1979 والتي تنص على" تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل بهدف تحقيق القضاء على التمييز والعادات العرفية والممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة"(الأمم المتحدة، 1979، ص6).

وهذا ما تنبه إليه الاجتماع التمهيدي الأفريقي لمؤتمر بكين، حين أكد على أن العقبة الرئيسية لإزالة التفرقة بين الجنسين تتمثل فى أن الحقوق الدستورية تلغى بقوانين عرفية (توماسفسكى، 1998، ص137).

كما طالب إعلان بكين وبرنامج العمل الحكومات بإعادة النظر فى القوانين الوطنية بما فيها القوانين العرفية والممارسات القانونية وذلك لضمان تنفيذ المبادئ والإجراءات لكل الأدوات

ذات الصلة بالحقوق الدولية للإنسان عن طريق التشريعات الوطنية، ونبذ أية قوانين أخرى يمكن أن تحدث التفرقة على أساس الجنس الواحد ومنع التحامل للجنسين فى تحقيق العدالة (موجادام، 2005، ص 15).

(2) الأسرة:

الإنسان الفرد؛ هو كائن اجتماعي محدد بسبب تنشئته الاجتماعية طفلاً في العائلة، والعائلة ليست سوى المجتمع الكبير مصغراً، فمن خلالها يصنع المجتمع أفراده وبالتالي ذاته الجماعية، فالعائلة ليست حرة فيما تنتجه، فهي لا تنتج سوى الذات التي يتطلبها المجتمع، ومن هنا فإن القيم والعلاقات السائدة فى العائلة هي انعكاس للقيم والعلاقات السائدة فى المجتمع ككل، فالمجتمع يتطلب إنتاج الجنوسة ومعاودة إنتاجها لتأمين استمراره و استمرار بقاء سلطته سلطة ذكورية (شرابى ، 2000، ص 168 ، 169).

تشكل الأسر والعائلات العلاقة بين الجنسين من بداية حياة المرء وتنقلها من جيل لآخر وتحدد بذلك الفرص المتاحة لكل منهما، فالأسرة هي المكان الذي تتخذ فيه القرارات الأساسية المتعلقة بحياة كل من الرجل والمرأة، وكيفية توزيع المهمات والموارد بينهما ومدى الاستقلالية الممنوحة لكل منهما، كل هذه الأمور تخلق أو تعزز من عدم المساواة بين الجنسين، لكن الأسر لاتتخذ قرارات حول توزيع واستثمار مواردها بشكل منعزل، فهي تتخذها ضمن بيئة اجتماعية تعكس التأثير والحوافز التى وضعتها البيئة المؤسساتية والسياسية الأوسع (كينغ وآخرون، 2004 ،ص 130).

إن الانحياز ضد الأنثى في الأسرة يتأثر بالوضع الاجتماعي والسلطة الاقتصادية للمرأة بعامة، حيث تتراجع سلطة المرأة في الأسرة بسبب وضعها الاقتصادي الأقل، ومع أن المرأة تعمل ساعات طوال داخل البيت إلا أن عملها هذا غير مقيَّم مادياً، ولذلك فإنه لا وزن له عند حساب إسهامات كل من الرجل والمرأة فى تحقيق التقدم الاقتصادي للأسرة، بينما يفرض الوضع الاقتصادي للرجل هيمنته و سطوته داخل الأسرة، وينعكس ذلك على تشكيل الصورة النمطية لكل من الرجل والمرأة.

إن أحد المبادئ المهمة للاختلافات بين الجنسين يكمن فى تقسيم العمل المبنى على الجنس داخل الأسرة، حيث تكون المسئولية الأساسية للعناية بالأسرة على المرأة، فى حين يميل الرجل

للارتباط بالعمل خارج الأسرة، ومما يزيد من حرمان المرأة من فرص الحياة، مسألة انتقال الملكية إليها حيث إن لقب العائلة والملكية ينتقلان عن طريق الرجال، كما تتطلب النظم الأبوية للزواج اندماج النساء فى أسر أزواجهن، ولأن النساء محرومات من وفرة الموارد فإنهن يصبحن عالة اقتصادية فى المجتمعات التي تتصف بتفضيل الابن الذكر، ويكون عدم المساواة بين الجنسين فى العملية التعليمية فى مثل هذه المجتمعات واحداً من عناصر التمييز الشامل والمنظم ضد النساء والبنات (اليونسكو ، 2003 ، ص119).

و تجدر الإشارة إلي أن اللامساواة النوعية في الأسر ترجع إلى التقاليد الثقافية والقبلية، حيث حدَت تلك التقاليد من وصول المرأة إلى المجال العام وبررت مكانتها الخاضعة باستمرار.

ويعني ذلك أنه قد تنص الدساتير على المساواة الكاملة للجنسين، إلا أن التطبيق القانوني لهذه المبادئ فى سياق قوانين الأسرة لا محل له، فهذه القوانين معوقة لتطور المرأة، كما تمنعها من المشاركة الكاملة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا فلابد أن نفترض أن أي تعارض مع المواثيق الدولية للمساواة بين الجنسين، ينبع من وجهات نظر معينة عن المساواة بين الجنسين كما تمارس فى التعاملات اليومية بين الجنسين داخل الأسرة (لطائف ، 2005 ،ص 206).

إن الأفكار المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين تتوارثها الأجيال، وهذا يحدث ضمنياً من خلال أدوار الجنسين التى يقوم بها أفراد الأسرة أنفسهم بما تتضمنه من أطر للتمييز بينهما و تحكم تنشئتهما، فقرارات الأسرة هي التي تحدد الطرق التى يقضى بها الأطفال أوقاتهم وكمية الموارد المتوفرة لديهم وما يحصلون عليه من فرص، هذا بالإضافة إلى أن الأسرة هى الأساس في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بذهاب الأطفال إلي المدارس من عدمه.

والأسرة تنقل بانتظام الأدوار الجنسوية من جيل إلى آخر، فهي المكان الوحيد لتحديد الوضع الاجتماعي حسب الجنس، ناقلة المعارف والمهارات والتوقعات الاجتماعية، ويكتسب الأطفال هويتهم الجنسوية التي تضع مجموعة من الأنشطة المقبولة اجتماعياً للرجال والنساء، ويجرى تأهيل الأطفال اجتماعياً من خلال الإرشادات والتعليمات الصريحة، ومن خلال معاقبة الأعمال غير الملائمة وعن طريق المراقبة وتقليد أفعال وتصرفات والديهم وذكور وإناث العائلة، كما أن توزيع الموارد هي طريقة أخرى تستخدمها الأسرة لصياغة الأدوار الجنسوية من خلال الاختلاف في توزيع الطعام والرعاية الصحية ومن خلال قرارات العائلة المتعلقة بالاستثمار في

التعليم أو حول إشراك الصبيان فى الأعمال الزراعية والبنات فى أنشطة الرعاية والأعمال المنزلية، وكل هذا يساعد على إعادة نسخ وتعزيز الأدوار الجنسوية المقبولة اجتماعياً (كينغ وآخرون، 2004 ،ص 197).

ومن ناحية أخرى تفهم الأسر والنظم العائلية على أنها استجابات مؤسسية للحاجة إلى علاقات مستقرة، وتربط الإيديولوجيات القوية للأسرة أفراد الأسرة بعضهم ببعض من خلال اتفاقيات ضمنية مفروضة اجتماعياً، وهذه النظريات قد تحمل إدعاءات والتزامات متبادلة بطرق غالباً لا تكون متساوية بدرجة كبيرة ولم تبتدعها الأسرة، لكنها متأصلة فى القوانين والقيم الاجتماعية الأشمل (اليونسكو ، 2003 ، ص119).

وتفسير ذلك أن لكل من المرأة والرجل مصالح متطابقة ومتصارعة تؤثر فى حياة الأسرة، ولذا فإن اتخاذ القرار داخل الأسرة أميل إلى أن يأخذ صورة السعي حثيثاً للتعاون مع حل متفق عليه، عادة ضمناً، إزاء الجوانب المتصارعة، ومثل هذا الصراع التعاوني يعتبر نسخة مميزة للكثير من العلاقات الجماعية، فالصراعات بين المصالح المتفاوتة داخل الأسرة يجرى حسمها تأسيساً على أنماط سلوكية متفق عليها ضمناً، والتى يمكن أو لا يمكن، أن تكون متساوية، حيث إن طبيعة حياة الأسرة تستلزم عدم إبراز عناصر الصراع صراحة، لأن اطراد الصراع يبدو علامة على إخفاق الوحدة ويحدث أحياناً أن تعجز المرأة حتى أن تقيَم بوضوح مدى حرمانها النسبى(صن ، 2004 ، ص 232 ، 233).

وتسهم التربية الوالدية في الأسرة بدور بالغ التأثير فى معاودة إنتاج النوع الاجتماعي، فالوالدان يهيئان بيئات مختلفة للذكور عن الإناث بما يشجع الأدوار التقليدية للجنسين، ومن ثم فإن الصور النمطية المدركة ترتبط بخصائص ومكونات الدور الجنسى للفرد من ناحية، كما ترتبط بتفاعل الأفراد داخل سياق المواقف والأدوار الاجتماعية من ناحية أخرى، فالصورة النمطية للأب المدركة من قبل الأبناء أنه يتسم بالشجاعة وقوة الإرادة تشير إلى التنميط الجنسى لمجتمع الرجال، أما الصورة النمطية للأم المدركة من قبل الأبناء أنها تتسم بالطيبة والحنان والتسامح والطاعة، تشير إلى التنميط الجنسى لمجتمع النساء (محمود، 2004،ص 230، 233).

ويلعب أسلوب التنشئة الأسرية دوراً كبيراً في تكريس الصورة النمطية للمرأة، فالآباء يرثون عادات وتقاليد مجتمعاتهم مشكلين بذلك ضغوطاً حضارية يمارسونها على أبنائهم عن

طريق تدعيم اتجاهات بعينها مقبولة اجتماعياً مع استبعاد أخرى، ونظراً لأننا نعيش فى حضارة تعطى الأولوية للطفل الذكر، لذا ينتقل الاتجاه إلى معاملة الفتاة على أنها النوع الأضعف والأقل قدرة والأدنى مكانة وتشيع بذلك فكرة النقص الأنثوي، وتشير الدراسات إلى أن قدرة الفتاة تهدر مع الزمن بعد مرحلة البلوغ ، حيث يبدأ الرجال في التفوق فى الحياة العملية فى حين تحرم المرأة من التشجيع الكافى على التفوق والتنافس، ويتم التأكيد على دورها الأنثوى والتقليدى لكى تصبح قادرة على القيام بأدوارها كزوجة وأم، وأما الآمال والتطلعات العلمية فتترك للرجال، ومن هنا يتشكل منذ البداية الدوران المختلفان اللذان فرضهما المجتمع على كل من الرجل والمرأة (Cejka, 1999).

فالأسرة تبذل قصارى جهدها لتكييف الإناث، منذ نعومة أظفارهن، من منظور الزواج التقليدى فتنمى فيهن النشاطات التى تفصلهن عن الذكور، وتشجع مواقفهن التى تجعلهن مرغوبات فى نظرهم، وألعابهن المفضلة هى الدمى وأدوات المطبخ، أما الألعاب العلمية والميكانيكية فتقدم للذكور، وما أن تترعرع الفتاة قليلاً تجد أشغال البيت فى انتظارها وترسم حياتها كزوجة وأم وتفرض عليها رقابة مشددة، أى أن التقاليد والآراء المسبقة تدفع بالأسر إلي مساندة المؤسسات الاجتماعية وإلى الفصل فصلاً كاملاً بين تربية البنات والصبيان(أنور ، 1993 ،ص 294 ، 295).

يتم تنشئة النساء منذ سنوات عمرهن الأولى على اعتقاد أن المثل الأعلى لهن هو ذلك عكس الخاص بالرجال، ليس فى الإرادة الذاتية أو فى الحكم بأنفسهن لأنفسهن ولكن فى الاستسلام والاستجابة لحكم الآخرين، القيم الأخلاقية تخبرهن بأن واجب النساء أن يعشن من أجل الآخرين وأن ينكرن ذواتهن تماماً وألا تكون لهن حياة فيما عدا فى عواطفهن المتعلقة بالرجال المرتبطات بهم، أو بالأطفال الذين يشكلون رابطة إضافية لا يمكن فصمها بينهن وبين الرجل، إن الهدف الرئيسى للتربية الأنثوية فى الأسرة هو أن تصبح المرأة جذابة للرجل، وهذا يجعل الرجل يشعر بشكل غريزي بالأنانية فيتمسك بالمرأة للنهاية تابعة له (ميل ، 2006 ،ص 275).

وكأنما قيل للنساء منذ الطفولة وتعلمن من أمهاتهن، أن معرفة متواضعة عن الضعف الإنسانى وما يسمى بالدهاء ولين المزاج والطاعة سوف تجلب لهن حماية الرجل(ولستونكرافت، 2006 ،ص 248).

فالفتيات الصغيرات يتعلمن الطبيعة الأنثوية وهن يكبرن فى الأسرة، ثم يتبنين هذا السلوك ويخترنه لأنفسهن بعد فترة من الزمن، فهن يعكسن ما يتعلمنه عن طبيعة الأنثى إلى داخلهن ويستخدمنه بعد ذلك بصورة تلقائية، فالطريق الوحيد لمعرفة الذات والإحساس بالأمان هو فى إتباع التعليمات والقواعد الموضوعة وهن مقتنعات بأن إتباع القواعد يجعلهن يشعرن بالأنوثة، فهن يرين العالم من منظور الدور الجنسي لهن والذي يبدو طبيعياً فى سلوكهن كنساء، ولأن البنات لايمكن أن يكن أولاداً يجب عليهن قبول أحكام الأنوثة وأن يقبلن التناقض بين أداء دور الأنثى الضعيفة والأم الشجاعة المتحملة(جلبرت ووبستر، 2006، ص89 ، 90).

وعلى الجانب الآخر تهتم أساليب التنشئة والتربية الأسرية من خلال الثقافة الذكورية للمجتمع بإعداد الذكر منذ سن مبكرة نسبياً للحياة الواسعة، و إعداد الأنثى للحياة الضيقة، وذلك من منطلق أن الذكر أكثر عقلانية بينما الأنثى أكثر عاطفية وخضوعاً لمشاعرها الوجدانية.

(3) الإعلام:

تعد وسائل الإعلام بتنوعاتها المختلفة من أهم آليات معاودة إنتاج النموذج الثقافي للأدوار المتغيرة للجنس حسب الذكورة والأنوثة، حيث تسهم في تكريس الأوضاع المتدنية للنساء من خلال الالتزام بالصورة النمطية السائدة للمرأة والتي تبدو أمراً ثابتاً غير قابل للتغيير.

ويحدث الاعلام هذا التأثير السلبي عن طريق صياغة وتثبيت الصورة السائدة عن المرأة التابعة سواء في أذهان الرجال الذين تربوا ثقافياً وإعلامياً علي أنهم الأقوى والأقوم، أو في أذهان النساء اللائي لا يزلن خاضعات للإيديولوجية الاجتماعية السائدة عن المرأة التابعة، أو في أذهان الأطفال الذين يتربون على تمثل هذه الصورة السائدة عن المرأة، فتتابع أجيالهم المؤمنة بسلامة هذه الصورة وصحتها، سواء أصبحوا رجالاً يعيدون إنتاج ايديولوجيا التفوق الذكوري التي تبقي على وضعهن المتردي، أو يمارسون عادات لا تخرجهن من منطقة الهامش الاجتماعي (عصفور، ص2007،114،113).

لقد أعرب النساء على مدى عقود عن هموم نوعية متعلقة بوسائل الإعلام بما في ذلك الصور المقولبة الجامدة والتقليدية لكل من الرجل والمرأة، وعدم الإشارة إلي النساء فى الموضوعات الإخبارية، ناهيك عن الهموم المتعلقة بالنماذج التجسيدية للمرأة والتي تركزت على

محدودية نطاق تمثيل المرأة فى وسائل الاعلام وتصوير المرأة وتجسيدها على نحو جنسى (سربيرنى، 2005 ،ص 142، 143).

وتصور الصحافة النسائية المرأة في صورة النموذج الذى يهتم بالشكل أكثر من اهتمامه بالمضمون، فالمرأة مشغولة بجمالها وأناقتها وزينتها، كما أن اهتمامها ينحصر فى الحياة الأسرية المتمركزة فى رعاية الزوج والأبناء وشئون البيت، بعيدة تماماً عن الاهتمام بالقضايا المجتمعية المهمة أو الشئون السياسية والعالم الخارجى (Whittker, 1998).

إن الكثير من البرامج التلفزيونية والمسلسلات تقدم، في حالات كثيرة، صورة مهينة لعقل المرأة وفكرها، خصوصاً حين تلح هذه البرامج والمسلسلات على تصوير المرأة بوصفها كائناً انفعالياً، هشاً، مذعناً، لاعقل له، ويؤكد ذلك أن البرامج الثقافية الخاصة بالمرأة في التلفزيون لاتزال أقل فاعلية سواء من حيث الكم أو التنوع أوالإعداد أو المادة الثقافية المبثوثة أو وقت الارسال، ولاتزال المرأة نفسها هامشية الحضورفي البرامج الثقافية بالقياس بالهيمنة الثقافية للرجل(عصفور،2007،ص 111).

كما تقدم الاعلانات التليفزيونية المرأة على أنها كائن قابل للاتجار به فى مجال الترويج للسلع الاستهلاكية، وفى إطار أساليب تعتمد على التسويق والجاذبية، وكأنها كائن جميل أو جسد مطلوب إظهار محاسنه ومفاتنه، وهو ما يعرض المرأة لمختلف أشكال الامتهان، ويجعلها فى حالة من الاغتراب المتواصل عن أدوارها الجادة المتعددة (Hang, 1997).

والسينما أيضاً لم تدخر وسعاً في معاودة إنتاج الصورة النمطية للمرأة، فالمرأة تتعرض للقمع فى صناعة السينما، حيث تظهر فى صورة عاملة الاستقبال أو السكرتيرة أو الفتاة التي تمتهن المهن المساعدة، وتتعرض للقمع من حيث أنها تحبس فى صورة معينة كأشياء لا روح لها يشتهيها الرجل، وكانت سيمون دى بوفوار تعتبر السينما أداة رئيسة لتوصيل الأساطير الثقافية التى نجدها فى الأفلام والأغانى والحكايات والتقاليد واللغة والتى تفسر الوجود المادى للرجال والنساء، هذا بالإضافة إلى أن الأفلام السينمائية يمكن أن تسئ تمثيل الهياكل والتغيرات الاجتماعية وفقاً لخيالات صانعيها ومخاوفهم، وهو ما يترتب عليه ظهور قوالب نمطية تؤدى إلى تدعيم أو خلق صور التحيز لدى المشاهدين الذكور وإلى إفساد رؤية المرأة لذاتها وطموحاتها الاجتماعية (ثورنام (ب) ص148،145،2002).

فالأفلام السينمائية تقدم المرأة بشكل يتسم بالتسطيح والتبسيط المبالغ فيه، حيث تركز على فئات معينة من النساء، فتقدم المرأة أحياناً فى دور سلبي أو فى دور يقبل القهر والضغط النفسي، بما يوحى أن الإذعان والانصياع والرضا بالظلم أمور كامنة فى طبيعتها.

وبرغم من محاولات بعض الإعلاميين لتغيير الصورة السلبية للمرأة، إلا أن تلك المحاولات لازالت محاولات جزئية ومحدودة، فبرغم من ظهور المرأة فى الدراما التليفزيونية فى صورة جديدة للطالبة الجامعية المتفوقة ذات الشخصية الإيجابية والمستقلة شخصياً ومادياً والقادرة على اتخاذ القرار، إلا أن هذه الصورة قد شابها بعض القصور، منها: أن المرأة المستقلة اقتصادياً قد بدت مستهجنة اجتماعياً وصورت فى حاجة ماسة إلى الرجل للقيام بالأعمال الصعبة بدلاً منها، ومنها أيضاً: ظهور المرأة فى أقصى تقليديتها؛ أي المرأة السلبية التى لا تملك، وغير القادرة على اتخاذ القرار، التابعة دائماً لسلطة الرجل، ناهيك عن النظرة السلفية التي تناهض عمل المرأة وتكرس فكرة بقائها فى البيت، كذلك فقد ظهرت صورة المرأة التي تدافع عن تبعيتها، فتتبنى فكرة استبعادها معتبرة أن تلك الصورة هى جزء لايتجزأ من طبيعتها الأنثوية (رمزى ، 2004 ،ص 174 ، 175).

وكل هذا من شأنه معاودة إنتاج النوع الاجتماعي من خلال الحفاظ على الصورة النمطية للمرأة والوقوف بكل قوة في وجه أي محاولة لتغييرها، بل الإستمرار في معاودة إنتاجها عن طريق الإعلام بكافة وسائله وآلياته بوصفها أجهزة للإيديولوجيا وأدوات للضبط الاجتماعي.

(4) التعليم:

تضطلع معظم أنظمة التعليم فى العالم بإعادة إنتاج النوع الاجتماعي، بإقامة التمايزات التعليمية والاجتماعية بين الجنسين وتوجيه تعليم المرأة في اتجاه تكريس أعمال المنزل وتربية الأطفال، وتعد هذه المهمة جزء من بنية المجتمعات الأبوية، التي تنطوي على بنية مزدوجة يقوم فيها الرجال بمعظم الأعمال المهمة التي تتطلب مهارات متقدمة وذات أجور مرتفعة، في حين تقوم المرأة بشكل أساسى بالأعمال الأخرى الثانوية.

وهذا ما دعا" مارى ولستونكرافت" للقول "إن إهمال تعليم النساء هو المصدر الأعظم للبؤس الذى أرثى له"، وتستطرد موضحة أن انحراف تعليم النساء عن المسار الحقيقي واهتمامه بالشكل على حساب المضمون قد أدى إلى التأثير على سلوكهن فتقول: "إن النظام التعليمي

الزائف الذي أدير بواسطة رجال يعتبرون الإناث نساء مخلوقات لا إنسانية، وكانوا أكثر اهتماماً بجعلهن عشيقات مغريات عن زوجات محبات راشدات، وقد انخدعت النساء بذلك حتى المتحضرات منهن"(ولستونكرافت ، 2006 ،ص 245).

ويؤكد ذلك ما يحدث في بعض الدول حيث يمتنع أولياء الأمور عن إرسال بناتهم إلى المدارس إذا شعروا أن المنهج المدرسي يعزز أفكاراً لا تتماشى مع الأعراف الاجتماعية السائدة، فيرى أولياء الأمور فى غينيا أن مقررات مثل الاقتصاد المنزلي ورعاية الطفل والحياكة ورعاية الحدائق، مقررات مهمة بالنسبة للبنات وانتقدوا غيابها عن المنهج المدرسي، وفى معظم دول أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا الوسطى تقدم الكتب المدرسية الرجال والنساء على أن لهم أدوار جنس مختلفة (اليونسكو ، 2003 ، 146).

كما يطلب الآباء من المدارس أن تعلم بناتهم الأخلاق الطيبة وليس الاختلاط مع الذكور، حتى يظلن منكبات على نشاطهن، ويركزن على إعداد أنفسهن للزواج التقليدي، ويضاف إلى ذلك أن المعلمين والمعلمات يشكلون القاعدة الأساسية لقيم الطبقة الوسطى وينغمسون في اتجاهات وتقاليد الفصل بين الجنسين، وهكذا يكون الذكور والإناث ضحية لطريقة التربية التي ينشأون عليها، فالفتيات تعانين من تدني مكانتهن الشخصية وتتقبلن هذا الوضع، أما الفتيان فلديهم الشعور التام بأنهم ذكور ويعاملون بطريقة أفضل(بورديا ، 2000، ص383، 384).

عندما ابتكرت الصالونات فى فرنسا، باعتبارها جامعات غير رسمية للنساء، كتب "آبى فنيلون" كتابه عن "تعليم البنات" عام 1686 منددا بالأثر الخبيث للصالونات معلناً أن "عقل المرأة طبيعياً أكثر ضعفاً وفضولها أكبر من الرجل ومن غير المستحب أن توجه إلى دراسات تدير رأسها، فالبنت يجب أن تتعلم الطاعة دون معارضة، وأن تتمسك بالسلام، وتسمح للآخرين بالقيام بالحديث، كل شئ سيضيع إذا أصرت على أن تكون ذكية وترفض المهام المنزلية الواجبة، المرأة الفاضلة تعزل وتحبس نفسها فى بيتها وتظل هادئة تؤمن وتطيع" (كيجان ، 2006 ،ص 238).

ويميل التعليم فى معظم البلاد العربية إلى ترجيح كفة الذكور، كما يلاحظ بأن هناك أنواع من التعليم نادراً ما ترتادها الإناث كالتعليم المهني، حيث يرتبط تعليم المرأة العربية إلى حد كبير بطبيعة المهام التقليدية التى حددت لها وفقاً لعلاقات النوع الاجتماعي.

وهذا يبرهن على أن البنات لا تزال مثقلات بأعمال المنزل، مما لا يدع سبيلاً للاستفادة من فرص التعليم مثل الذكور، أضف إلى ذلك القيود التى تفرضها النظرة السلفية التي بدأت تتفشى فى أوساط الطلاب وبات على الفتيات أن يتكيفن مع متطلباتها (نجيب ، 1994،ص 96، 97).

وقد ترتب على إهمال تعليم المرأة وانحرافه عن مهمة تنمية وعيها وتأكيد ذاتها، ترسيخ وضعها التقليدي ومعاودة إنتاجه تباعاً، ومن ثم نستطيع أن نؤكد على أن المؤسسات التربوية الرسمية ليست مؤسسات محايدة، وإنما أدوات للضبط الاجتماعي.

رابعاً: النوع الاجتماعي وحقوق المرأة:

برغم من تحقق الكثير، فى مجال حظر وإزالة التفرقة القائمة على نوع الجنس، وبرغم المؤتمرات النسوية الدولية (مكسيكوسيتى 1975 و نيروبى 1985 و بكين 1995) والتي تعتبر بحد ذاتها مقياساً على تعزيز دور المرأة، إلا أن النساء لا تزال في العديد من الدول يفتقرن إلى حقوق متساوية مستقلة في امتلاك الأرض وإدارة الممتلكات وإدارة الأعمال، ناهيك عن أن تمثيل المرأة مازال ناقصاً فى التأثير على الحكم والسياسة العامة(كينغ وآخرون، 2004،ص 50،48).

ومعنى ذلك أنه بالرغم من الاعتراف النظري بالحقوق السياسية والمدنية، وأيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، إلا أن الواقع العملى لا يشير إلى تمتع النساء بهذه الحقوق الإنسانية، وهذا يبرهن على استمرار سيطرة المفاهيم التقليدية لعلاقات النوع، وفيما يلى توضيح ذلك:

(1) الحقوق المدنية و السياسية:

برغم اهتمام مؤتمرات الأمم المتحدة التى عقدت خلال عقد التسعينيات من القرن الفائت بتسليط الضوء على الحقوق السياسية للمرأة بالنسبة للتنمية والتقدم، و بصفة خاصة برنامج عمل بكين، الذي أكد على أهمية إدماج المرأة بدرجة أكبر فى السلطة وفى صنع القرار، إلا أن الجلسة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك عام 2000 (بكين + 5) أشارت إلى تأخر تحقيق تقدم فى تمثيل النساء فى هيئات صنع القرار فى مجالات السياسة، كما أن الصورة لم تختلف كثيراً حتى الآن بعد مؤتمر بكين 1995(ماير وآخرون ، 2005 ،ص 19).

وبرغم ماجاء فى هدف التنمية للألفية الثالثة: أن مشاركة النساء المتساوية مع الرجال فى السلطة وفى صنع القرار، تقع فى قلب المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من حقوقهن

السياسية، إلا أن مجموعة البنك الدولي التي قيمّت أهداف التنمية الألفية مستخدمة مؤشرات التنمية العالمية بداية من سبتمبر عام 2004، أشارت إلى أنه برغم أن الرجال والنساء يستطيعون الآن التصويت أو تقلد المناصب الحكومية فى معظم البلدان، إلا أن النساء غالباً لا يستطعن وضع هذه الحقوق موضع التطبيق (المرجع السابق، 23).

وقد احتوت مسوح القيم العالمية لعامي (1995، 2000) على أنه يعد الرجال بشكل عام قادة سياسيين أفضل من النساء (Inglehart,2000)، وهذا يعبر عن تحيز لأحد الجنسين إزاء عملية القيادة، فالمنظورات التى تنطلق من أن الرجال يحتكرون عالم السياسة والأعمال تؤدى إلى التفاوتات على أساس نوع الجنس فى عملية المشاركة السياسية وعملية صنع القرار.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم والأعراف والممارسات الموجودة فى مجالات أو مؤسسات اجتماعية بعينها، من المكن أن تزيد من درجة عدم المساواة وتعزيز التمييز فى تولى القيادة بين الجنسين، ولذلك فإن العقبات أمام التقدم السياسى للنساء تكمن فى العلاقات التى تتسم بعدم المساواة فى البنى الاجتماعية الوطنية (ماير وآخرون ، 2005 ، ص21).

والدليل على ذلك هو أن 10% فقط من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ترأسها نساء، بل وأن 10% فقط من أعضاء مجالس الوزراء فى العالم من النساء(سربيرنى ، 2005 ، ص136)، كما أن البرلمانيات حول العالم لا يتجاوزن 30% إلا في سبعة بلدان فقط (تقرير التنمية البشرية، 2003، ص86)، وفي الدول العربية تشكل الحقوق السياسية والمدنية أعظم التحديات، حيث لاتشغل النساء أكثر من 5% من المقاعد في البلدان ذات البرلمانات (المرجع السابق، 38).

وإذا كانت الحقوق السياسية جزءاً من العمليات العالمية للتحول الديمقراطي، فالديمقراطية لا تقاس بممارسات الحكومة القابلة للمساءلة والانتخابات الحرة والنزيهة فحسب، بل أيضاً بممارسة قدر كبير من الحقوق المدنية والسياسية والجمعيات المستقلة استقلالاً ذاتياً والتى تعرف اختزالاً باسم المجتمع المدنى (Potter&Others,1997)، إلا أنه من الملاحظ، حتى الديمقراطيات الليبرالية، كانت متشددة وعنيدة إزاء المطالب النسائية بالمواطنة الكاملة، مما أدى بالكثير من المحللين إلى القول "بأن الدولة القومية ذات السيادة ليست مرتبطة بالديمقراطية بالنسبة للمرأة" (Dickenson,1997).

فالمرأة لا تزال معرضة للعنف سواء فى البيت أو فى الشارع أو فى أوقات الصراع المسلح، حيث يمكن عزو جميع أشكال العنف خارج إطار الحروب إلى جنس الشخص، فعنف الذكر تجاه ذكر آخر يمكن تفسيره على أنه طريقة الرجال فى معالجة النزاعات، وعنف الذكر تجاه الأنثى هو تعبير عن حاجة الرجل لتعزيز أدوار جنسوية راسخة.

(2) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يشير البعض إلى أن أقصى انتهاكات الحقوق الإنسانية للمرأة متمثلة فى مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا لايمنع من أن الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق المرأة المدنية والسياسية لازالت مستمرة.

فقد طرحت الأمم المتحدة فى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة المنعقد ببكين عام 1995 فكرة "أن للفقر وجه إمرأة" وأن 70% من فقراء العالم من النساء (أكينبودة ، 2005، ص 91).

وخلصت "كلير أبو داكا" فى عام 1998 إلى أنه بينما تشير المؤشرات إلى أن النساء تتمتعن بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية بشكل متصاعد، فإن النساء يتخلفن عن الرجال فى كل مؤشر، فالنساء يعيشن فى فقر أكثر مما يعيشه الرجال فى جميع أنحاء العالم، وبصفة عامة فإن النساء لم يبلغن مرتبة المساواة مع الرجال فى الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى فيما يسمى بالعالم المتقدم (Abo Daka, 1990, 151).

كما أشار تقرير التنمية البشرية للعام 2003 إلي أن التفاوت بين النساء والرجال لا يزال عنصراً بنيوياً وعميقاً فى معظم المجتمعات، وتمثل أرقام التفاوت فى الدخول وملكية الأصول الثابتة إشكالية بالغة، فالنساء يشكلن نسبة أعلى من أولئك الذين يعيشون فى فقر مدقع، والنساء لا يزلن فى بلدان وقطاعات كثيرة يكسبن أقل مما يكسبه الرجال، وأنهن أقل عدداً فى قوائم أصحاب الأجور العليا وقطاعات القوة العاملة الأرفع منزلة (سربيرنى ، 2005 ،ص 136).

وطبقاً لمركزالزعامة العالمية للنساء، فإن النساء يؤدين ثلثى العمل فى العالم، ومع ذلك فإنهن لايكسبن سوى 5% من دخله (Meillon & Bunch, 2001, 86)، كما أن معدل البطالة بين النساء أعلى منه عند الرجال مما يجعل النساء يمثلن 75% من العاملين فى مجال الرعاية العائلية بدون أجر (Tebourbi, 2000, 14)، كما تشتغل العاملات الفقيرات في البلدان النامية، خارج مجال الزراعة، في وظائف غير رسمية ويتلقين أجوراً متدنية وغير منتظمة(تقرير التنمية

البشرية، 2003، ص86)، ويتجسد هذا فى الواقع حيث إن 1.3 بليون شخص ممن يعيشون فى الفقر من النساء(Tebourbi,2000, 12).

كما لاحظت أبحاث متعلقة بالنساء أن المجتمع العربى قد خصص للنساء على نحو تقليدى أوضاعاً اقتصادية واجتماعية وثقافية ثانوية (Barakat,1993) وربما هذا يرجع إلى أن عملية وضع المرأة فى مرتبة أدنى ترتبط بدرجة أكبر بالنظام الاجتماعى السائد وتقسيم العمل به ونمط الملكية والعملية الإنتاجية أكثر من ارتباطها بالاتجاهات الثقافية والسيكولوجية (Zuhur, 2003, 17-18).

لقد عطلت القيم التقليدية الدور الإبداعي للمرإة العربية، وحددت مجالات حركتها فى إطار تقسيم العمل النوعى فحرمت نتيجة لذلك من المشاركة فى كثير من المناشط الاقتصادية والاجتماعية، ومنها حق التعليم الذى كان يعتبر بصورة ما نشاطاً ينفرد به الرجال.

ورغم أن بعض المجتمعات الليبرالية تتيح للمرأة بعض الأعمال ذات المرتبة الثانوية مثل السكرتارية والتدريس والتمريض، إلا أن نمط التنمية الذى يعتمد على الإنتاج الرأسمالى يستبعد مشاركة المرأة فى الجهود الإنمائية لبلدها مشاركة فعالة ويضع دورها فى البيت وواجباته ويعتبر أن هذا الدور عالمى(نجيب ، 1994 ، 74).

أما عن **الحقوق الثقافية للنساء** فلم يتم تنظيرها بعد، ومن ثم لايمكن تفعيلها، فالثقافة يصعب قياسها بسبب تعريفها الواسع وتنوعها الكبير، إلا أن الحد الأدنى منها هو دخول النساء ومشاركتهن فى المؤسسات الثقافية وصنع القرار (موجادام ، 2005 ، ص292).

وربما يرجع هذا الى إدعاء الرجال أن الثقافة ليست هى الشئ الذى يمكن أن تبرع فيه النساء، حيث إنها، أي الثقافة، مجال يقتصر على الرجال، ومن ثم فإن فكرة المشاركة الأنثوية فى النشاط الثقافى والفنى تواجه بالاستخفاف من الجنس الآخر (بريجيد برونى ، 2006 ، 408)، وليس أدل على ذلك من رفض الولايات المتحدة التصديق على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رغم أنها احدى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية (بنونة ، 2005 ،ص 230،231).

واذا كان الحق في التعليم أحد الحقوق الثقافية، فهناك أدلة فى كثير من الدول النامية مبنية على الإحصاءات المنزلية تثبت أن جزءاً كبيراً من الأطفال ليسوا فى العمل أو فى المدارس،

وهذا الجزء أكبر فى حالة البنات عنه فى البنين، وتبين إحصائيات أخرى مبنية على المدارس أن العمل المنزلى والأسرى هو سبب واضح لعدم حضور البنات أكثر من البنين(اليونسكو ، 2003 ص، 122).

وتؤكد توماسفسكي أن الفتيات يتأثرن بالفقر أكثر من الفتيان، ونادراً ما تكون لهن أولوية عندما تكون الموارد المخصصة للتعليم شحيحة (Tomacefeskey, 2004, 24).

ويشير تقرير التنمية البشرية للعام 2003 إلى أن ثلثى عدد الأميين فى العالم 876 مليوناً من النساء، وثلاثة أخماس الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس 115 مليوناً من الفتيات(تقرير التنمية البشرية، 2003، 6)، وفي العديد من البلدان النامية يزداد اتساع الفجوات الجنوسية في التعليم الابتدائي والثانوي كثيراً في صفوف الخمس الأشد فقراً من السكان(المرجع السابق، 50).

ومن البيّن إذن أن النساء قد استبعدن لوقت طويل من المشاركة الثقافية وصنع القرار، وفى بعض البلدان، تم تسييس مسائل الهوية الثقافية وترجمت أحياناً إلى قواعد وقوانين مقيدة للنساء(موجادام و سنفتوفا، 2005 ،ص 287).

خامساً: نحو رؤية تربوية لتعزيز التكامل بين الجنسين:

إن الاعتراف الرسمى بالحقوق المتساوية للنساء مع الرجال هو الخطوة الأولى الوحيدة على طريق المساواة الفعلية، وبطبيعة الحال لن يتحقق ذلك إلا بتقويض المفاهيم الأحادية الجانب عن كل من الهيمنة الذكورية وخضوع النساء، وتأسيس مفاهيم أكثر عدلاً وإنصافاً لعلاقات النوع الاجتماعي، وهي مهمة التربية في المقام الأول، ولكي تنجز التربية مهمة تعزيز المساواة و التكامل بين الجنسين، يلزم لها جهد مخطط ومتواصل من خلال رؤية تربوية محددة االمتكزات وذات آليات واضحة المعالم، وفيما يلي تفصيل ذلك:

(1) مرتكزات الرؤية التربوية المنشودة:

- **مراجعة الهيمنة الذكورية:**

تتم مراجعة الهيمنة الذكورية بمعرفة المرأة الكتابة والقراءة و توفير عمل لها خارج المنزل و بقدرتها على اكتساب دخل مستقل، وأن تتوافر لها حقوق ملكية خاصة، وأن تكون شريكاً متعلماً فى إتخاذ القرارات داخل وخارج الأسرة، إن الشئ المشترك بين هذه المتغيرات جميعاً هو مساهمتها الإيجابية فى تعزيز وتقوية صوت المرأة من خلال الاستقلال والتمكين.

وفي هذه الحالة لن يكون الزواج، كما ترى سيمون دى بوفوار، هو وسيلة المرأة إلى التعيش بل تشارك بين طرفين متساويين، وستظل المرأة هى المرأة، وتظل الاختلافات بين الطرفين، لكن بين ندين متساويين يتقاسمان التجربة الحياتية (دي بوفوار ، 2006).

- **بناء أخلاقية المساواة بين الجنسين:**

تشترط إتفاقية المرأة لعام 1979 فى المادة (2) "أن كل الدول الأعضاء ملزمة باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بما فيها التشريعات لتعديل أو إبطال القوانين الموجودة، والنظم والعادات والممارسات التى تشكل تحيزاً ضد المرأة"(الأمم المتحدة، 1979، ص5).

كما ذكر برنامج عمل بكين 1995 "إن تحقيق هدف المشاركة المتساوية للنساء والرجال فى عملية صنع القرار سوف يؤدى إلى حدوث التوازن الذى يعكس بشكل أكثر دقة تركيبة المجتمع وهو هدف مهم وضروري من أجل تعزيز الديمقراطية" (ماير وآخرون، 2005،ص21).

وفى مارس عام 2000 اعترف مجلس الأمن فى إعلانه عن يوم المرأة العالمي، بأن المساواة بين الجنسين مقوم أساسي للسلام (موجادام ، 2005 ،ص 15).

ولتحقيق المساواة بين الجنسين فلابد من تحويل المؤسسات جميعاً إلى مؤسسات تدعم المساواة بين الجنسين، وأولى الخطوات في هذا الشأن هى إقامة حقوق متساوية، خاصة في الأسرة، وحقوق الملكية والحقوق السياسية، والحماية من العنف ذى العلاقة بالنوع، والخطوة الثانية تتمثل فى تحسين المؤسسات الاقتصادية بحيث تصبح الإنتاجية وليس النوع هى المعيار الأساسى للتوظيف والتعويض فى أسواق العمل.

- **بناء الثقة في إمكانات المرأة:**

إن بناء الثقة في إمكانات المرأة يمثل نقطة البداية في تقويض التراتبية التي تكرسها فكرة النوع الاجتماعي، ومن هنا فقد بات من الضروري إبطال خرافة أن الرجال هم الوحيدون الذى يكسبون الرزق لأنها تطيل من أمد الوضع الثانوى للمرأة فى سوق العمل، فبرغم من أن معدلات البطالة بين النساء فى دول العالم الثالث أعلى منها لدى الرجال إلا أن ثلث البيوت التى تضم أسر، تقوم على شأنها النساء، يضطررن فى أغلب الأحيان إلى مساندة أنفسهن وأطفالهن (Momsen, 1991).

وهناك شواهد كثيرة تؤكد أن المرأة حين تهيأ لها الفرص التى يستأثر بها الرجل، لن تكون أقل نجاحا فى الاستفادة من هذه الفرص، تلك التى زعم الرجال أنها حكر عليهم على مدى القرون، وحدث أن شغلت المرأة أعلى المناصب السياسية فى كثير من البلدان.

ويؤكد جون ستيوارت ميل أن إضافة خبرة الأزمان القريبة إلى خبرة العصور الماضية يكشف أن الكثيرات من النساء، قد أثبتن أنهن قادرات على فعل كل شئ، ربما دون استثناء واحد يفعله الرجال وأنهن قادرات على فعله بنجاح واقتدار(ميل ، 2006 ،ص 280).

- **التأسيس لنظرة جديدة للعلاقة بين الجنسين:**

إن المرتكزات الأربع السابقة، بعد تفعيلها، يمكنها أن تسهم في التأسيس لنظرة جديدة للعلاقة بين الجنسين، وهذه النظرة ليست علاقة ذكر بأنثى بقدر ما هي علاقة وجوديين بالمعنى الإنساني الشامل، فالمسألة ليست مسألة تصور للذات بقدر ما هي تصور لموقع الذات في العالم، وذلك بالمقارنة بموقع الجنس الآخر في نفس هذا العالم، وما بينهما من علاقة، وهو أمر يقتضى ضرورة الانتقال من النظرة الذرية البيولوجية الاستاتيكية إلى النظرة الجدلية التاريخية الاجتماعية، فالإنسان في تعال وتجاوز مستمر وتخط دائم لوجوده البيولوجي، فبرغم من أن الوجود الإنساني التاريخي قد تولد عن الوجود البيولوجي وتخلق منه، إلا أنه حقق ضرباً من الاستقلال الذاتي النسبي عن هذا الوجود وتجاوزه إلى حد المخاطرة به والتعالي عليه (أبو طيرة، 2004،ص 18).

والنظرة الجديدة للعلاقة بين الجنسين، التي تؤسسها التربية، لن يكون فيها الرجل وحده هو الإنسان، ولن تكون الذكورة مرادفة للإنسانية، ولن تكون المرأة جنساً آخر أو نوعية أدنى من البشر، وإنما ستكون الذكورة والأنوثة هما الجانبان الجوهريان للوجود البشرى.

(2) آليات الرؤية التربوية المنشودة:

(أ) التربية النظامية:

إن التعليم الذى تتلقاه المرأة هو الوسيلة المؤدية إلى تجاوز تقسيم الأدوار، المبني على فكرة النوع بين الرجال والنساء، وبالتالى إقرار المساواة بينهما، حينئذ تتوفر المرأة على حقها الكامل فى ممارسة الأعمال التى يؤهلها لها التعليم الذى تلقته، هذا بالإضافة إلى أن تعليم المرأة

يسهم في تحسين صحتها، وتحسن التعليم والصحة يرفع الإنتاجية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

كما يساعد التعليم في توسيع فرصة الفتيات فى مواجهة الزواج المبكر، حيث تتزوج أكثر من 90% من النساء وهن أميات فى بعض القرى، وتتزوج أكثر من 47% من الفتيات قبل بلوغ سن السادسة عشرة (لطائف ، 2005 ، ص223).

وهناك مجموعة واضحة من الالتزامات الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين فى التعليم(جوميتن– تايلاند 1990، القاهرة 2000)، كما أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في مجاله الأوسع هو هدف رئيس لإعلان الألفية حيث تنص الغاية الرابعة من الهدف الثالث على" إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015 United Nation,2000).

والمساواة الكاملة بين الجنسين فى التعليم تتضمن: (اليونسكو، 2003 ،ص 44).

- المساواة فى الفرص؛ بمعنى حصول الجنسين على نفس الفرص فى دخول المدارس بدون تحيز.
- المساواة فى العملية التعليمية؛ بمعنى حصول الجنسين على نفس المعاملة ويدرسون نفس المناهج ويتمتعون بنفس طرق التدريس ووسائل التعليم الخالية من النمطيات والنزاعات بين الجنسين، وأن يقدم لهم نفس التوجيه الأكاديمى، وأن يستفيدوا من نفس كمية ونوعية البنيات التعليمية الأساسية.
- المساواة فى النتائج الداخلية؛ بمعنى أن الإنجازات التعليمية و مدة التمدرس والمؤهلات الأكاديمية لاتختلف باختلاف الجنس.
- المساواة فى النتائج الخارجية؛ بمعنى التساوى بين الذكور والإناث فى فرص العمل، إن وجدت، والوقت المطلوب للحصول على الوظيفة بعد الانتهاء من التعليم والمؤهلات المتشابهة والدخل.

ويمكن أن يسهم التعليم في تعزيز المساواة بين الجنسين بالوسائل الآتية:

- توفير فرص حقيقية للإناث للالتحاق بالتعليم الأساسي، بالإضافة إلى أن زيادة فرصتهن للالتحاق بالمدارس الثانوية من شأنه تقليل الفقر بين النساء، بما يتيحه لهن من احتمالات للعمل المربح.
- تحقيق التكافؤ بين الجنسين فى سياسات القبول؛ بمعنى تساوى نسب البنين والبنات بالنسبة لمجموعاتهم العمرية في الالتحاق بنظام تعليمي يشاركون جميعاً فى دوراته المختلفة و يحصلون على نفس المزايا والفرص التعليمية.
- إنهاء التسلط الذكوري و الطاعة العمياء التي تكرسها علاقات النوع؛ ويتم ذلك بتشكيل و تنمية عقل الأنثى في عملية تمدرس تحقق استقلال شخصيتها وتمنحها سلطة العقل وتحررها من سلطة الرجل.
- تضمين عمليات تخطيط وتنظيم وتنفيذ المناهج المدرسية قيم المساواة بين الجنسين، من شأنه تحقيق النمو السوي لكل من الذكور والإناث وتحررهم من المفاهيم التقليدية للتفوق الذكوري التي تكرسها فكرة النوع الاجتماعي.
- دعم مواطنة الفتيات من خلال تربية مدنية مدرسية شاملة تؤكد مفاهيم وقيم الديموقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، بداية من المقررات الدراسية وطرائق التدريس، و مروراً بالعلاقات بين المدرسين والطلاب، وانتهاءً بالمناخ المدرسي بشكل عام.
- مساعدة الفتيات على تجاوز الأدوار التقليدية، الانجابية والرعوية، وتشجيعهن على أداء الوظائف السياسية والمدنية، والانشغال بالأحداث اليومية، والانحراط في العمل العام من خلال عملية تمدرس شاملة.
- تشكيل الذات السياسية للذكور والإناث، وهذا يتطلب أن تكون بيئات التعلم تجسيداً للمبادئ الديمقراطية، كما تتطلب التركيز على كيفية تنمية المشاركة السياسية للرجل والمرأة من خلال التنظيمات الطلابية.
- إتاحة الفرصة للفتيات لتحقيق نوع من الاستقلالية فى حياتهن وممارسة كل مجالات العمل الإنسانى بالمشاركة الكاملة فى عملية التمدرس دون خوف من التأنيب أو العنف أو التجاهل أو التهميش.

(ب) التربية غير النظامية:

- **الأسرة:**

للأسرة الدور الريادي في التأسيس لنظرة جديدة للعلاقة بين الجنسين، فالبدايات الأولي للتربية تنطلق من الأسرة، والقيم الإنسانية العليا، التي هي أساس التربية، تترسخ في شخصيات الأبناء من خلال المعاملة الوالدية داخل الأسرة، بدءاً باتجاهات الوالدين نحو إنجاب الذكور والإناث، ومروراً بتحقيق المساواة بينهم في التربية، وانتهاءً بتوزيع موارد وممتلكات الأسرة بينهم.

و يمكن أن تسهم الأسرة في تعزيز المساواة والتكامل بين الجنسين عن طريق الإجراءات التالية:

- تغيير العلاقات العائلية تغييراً جذرياً لصنع ذات اجتماعية جديدة تعتمد فى علاقاتها مع الآخرين، لا على السيطرة والخضوع بل على التسامح و التعاون والمساواة والعدل والحرية.
- تحقيق تحرير المرأة، ليس فقط على صعيد النية الحسنة بل على مستوى الممارسة الاجتماعية، وذلك يتطلب المساواة فى التنشئة فى مرحلة الطفولة بين الذكر والأنثى وفى المعاملة ضمن العائلة.
- تعزيز الأسرة النووية التى هى السلاح الأول لخلخلة المجتمع الذكوري من الداخل، فالسلطة الذكورية إنما ترتكز على العائلة الممتدة، ولا يمكن للطفل أن ينشأ حراً وللمرأة أن تسترجع إنسانيتها وللرجل أن يسترجع احترامه في إستمرار العائلة الممتدة، ولذا فالأسرة النووية هى القادرة على وضع أسس النظام الديمقراطى الذي يدعم التوازن بين الجنسين(شرابي،2000).
- فك الارتباط بين الأنوثة و مهام المجال الخاص، ويمكن أن يتحقق ذلك عندما تعهد الأسرة للطفلة الأنثى للقيام بأعمال في المجال العام جرت العادة على اعتبارها من صميم اختصاصات الطفل الذكر، وعلى الجانب الآخر يمكن فك الارتباط بين الذكورة و مهام المجال العام بنفس الكيفية.
- تربية البنت في الأسرة يجب أن تنصب على إنسانيتها لا على أنوثتها، فمهمة الأسرة أولاً و قبل كل شيء هي إعداد أفراد إنسانيين وليس ذكوراً وإناثاً، فالطفل أياً كان جنسه عندما يتعود أن يكون مشاركاً في أسرته يأبى أن يكون متفرجاً حينما يخرج إلي معترك الحياة.

- العلاقة الزوجية المتكافئة اقتصادياً واجتماعياً تنعكس حتماً على تحديد شكل العلاقات بين الجنسين، داخل الأسرة، فالوسائل التى يسهم بها كل من الرجل والمرأة فى اقتصاديات الأسرة وتوزيع الموارد داخل البيت تؤثر بقوة فى تحقيق التوازن في علاقات النوع.
- مساندة حرية المرأة فى شغل وظيفة خارج البيت يمكن أن يغير من علاقات النوع بإسهامه فى الحد من الحرمان النسبى والمطلق للمرأة؛ فعمل المرأة المأجور خارج البيت يجعل دورها في رخاء الأسرة واضحاً، ولما كانت الحرية فى مجال ما، العمل خارج البيت، تساعد على ترسيخ الحرية فى المجالات الأخرى، فإن ذلك سينعكس حتماً على وضع المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتربية الأبناء، "فقد أظهرت الدراسة الميدانية التى أجريت للمجلة الرئيسية للصندوق الدولى لتنمية آسيا بالنسبة للجنسين أن النساء اللائي يكسبن دخلاً متزايداً ذكرن أنهن يتمتعن بمزيد من الاحترام داخل الأسرة الذى غالباً يقترن بتغييرات ملحوظة فى المواقف والتصرفات" (فونشينخونج ، 2005، ص83 ، 84).
- دعم مكانة المرأة في الأسرة بتحقيق استقلالها الاقتصادى وتحررها الاجتماعى، يمكن أن ينعكس على الأفكار المتعلقة بالطفلة الأنثى و طريقة تربيتها كما يسهم في تغيير النظرة إليها، و يمكن أن يكون له آثار بعيدة المدى على القوى و المبادئ المنظمة التى تحكم الأدوار داخل الأسرة.
- تعليم المرأة وتمكين الأنثى وتمتعها بحق الملكية جوانب مهمة فى تطوير منظومة القيم والتقاليد الخاصة بالتقسيم داخل الأسرة ، وتدل العديد من الدراسات على أن السلطة النسبية للنساء فى تحديد كيفية إنفاق الموارد الأسرية وتشمل تحديد مستوى الاستثمار فى التعليم، تزداد بزيادة سلطاتهن، وتدل البيانات الواردة من أندونسيا أن الأطفال يعملون أقل ويدرسون أكثر فى الأسر التى تكون للمرأة فيها تأثير أكبر فى عملية صنع القرار(أمارتيا صن ، 2004 ، ص234) (اليونسكو ، 2003 ،ص 122).

- **الإعلام:**

فى يونيو عام 2000 نوقشت متابعة قرارات مؤتمر بكين 1995 تحت شعار: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام، وتم التأكيد على دور وسائل الإعلام الفاعل فى نقل المعلومات والثقافة والتعليم والتأثير على سلوك الأفراد وتصوراتهم، وفى تغيير المفاهيم والعادات

والمهارات والمعارف والأفكار، ويشير منهاج عمل بكين بشكل صريح إلى دور وسائل الاعلام فى درء الصور السلبية عن المرأة وفى نشر الأدوار المستحدثة لكل من الجنسين (رمزى،2004، ص 101،102).

وبناءً على ذلك فوسائل الإعلام تستطيع، من خلال إستراتيجية إعلامية، أن تقوم على تغيير علاقات النوع الاجتماعي من خلال تغيير الصورة السلبية السائدة للمرأة وإبراز وضعها الحقيقى، وهذا الدور مسئولية مزدوجة لوسائل الإعلام، فهي من ناحية تملك تغيير الاتجاهات نحو مكانة المرأة فى المجتمع، ومن ناحية أخرى يمكن أن تمثل قوة دافعة للمجتمع وأفراده نحو تبنى اتجاهات إيجابية جديدة تناسب الوضع الحالى للمرأة.

ويمكن لوسائل الإعلام تحقيق ذلك عن طريق:

- صياغة وتثبيت وإشاعة صورة امرأة جديدة، مساوية للرجل، وموازية له في قوة الحضور المجتمعي وفاعلية التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي، ويكون ذلك بالتركيز على الرسائل التي تدعم صورة هذه المرأة الجديدة وتبث تجلياتها المتنوعة ملحة عليها مكررة نماذجها بما يعمل تدريجياً على تحول الوعي المجتمعي من صورة المرأة القديمة السالبة التابعة، إلي صورة المرأة الجديدة الفاعلة المستقلة، وبذلك تتمثل أذهان الرجال صورة مختلفة وتتغير أفكارهم التقليدية عن المرأة وتتغير تصوراتهم السلبية عن حضورها، ويغدو الرجال مستعدين للتعامل المتكافئ مع المرأة من غير عقد الهيمنة والتفوق الموروثة من تقاليد جامدة، ويحدث الأمر نفسه في عقليات النساء، فتنداح الصورة السلبية التي ظلت راسخة في عقلهن الجمعي، ويصبحن أكثر استعداداً لتقبل لوازم الصورة الجديدة وتبعاتها المتنوعة (عصفور،2007،ص 114).
- التعبير عن وجهات نظر النساء إزاء جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويجب أن تحارب وسائل الإعلام الحواجز غير المرئية للتحيزات والاتجاهات ضد النساء والافتراضات المسبقة، ومساعدة النساء في أن يشعرن بأنهن أقل انعزالاً واغتراباً.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثارة الاهتمام بقضايا النساء ودعم حملات التضامن بينهن، وتعزيز أنشطة الربط الشبكي النسائية التقليدية و الدفاع عن حقوق المرأة فى المشاركة على قدم المساواة في الحياة العامة والحياة المدنية.

- الاستخدام الاستراتيجى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم المعلومات وتحويلها إلى معرفة، ونقل هذه المعرفة إلى مجتمع عالمي أوسع للنهوض بتنمية الثقافات القائمة على قيم المساواة والحرية والعدل بين الجنسين.
- يمكن أن تلعب وسائل الاتصال دوراً جوهرياً في مجال النهوض بالمرأة وتدعيم مفهوم المساواة بينها وبين الرجل من خلال سياسات التوظيف بزيادة عدد النساء العاملات بشركات وسائط الاعلام، ومن خلال إنشاء الشبكات الإعلامية النسائية على المستوى الوطني والدولي كوسيلة لنشر المعلومات وتبادل الآراء وتقديم الدعم للمجموعات النسائية.
- استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل البريد الالكتروني والفاكس والإنترنت لتسهيل قيام شبكات عالمية للاتصالات تضطلع بالنهوض بالمرأة، وتبادل المعلومات بين النساء بطريقة أسرع وأقل تكلفة.
- الاستفادة من وسائل الاعلام الأقدم كالطباعة والبريد البطئ والهاتف لإقامة شبكات للتضامن حول القضايا النسائية والتى يمكن أن تربط المنظمات النسائية الشعبية بمراكز صنع القرار وتسهل مشاركة النساء، لا في السياسة المدنية المحلية والقومية فحسب، بل فى القضايا العالمية باعتبارهن أعضاء فى الحركات الاجتماعية العابرة للحدود القومية.
- تطوير الصحف والدوريات الفصلية والمجلات والرسائل الإخبارية لتعبر عن قضايا النساء وهمومهن، على غرار الدليل الذي أصدرته منظمة "ايزيس إنترناشونال" باسم (مطبوعات نساء العالم الثالث) عام 1990، والذي يشتمل على ما يزيد عن 300 إصدار من بينها sister فى ناميبيا و speak فى جنوب أفريقيا Tamania Mars فى المغرب التى بدأت فى العام 1983 واستطاعت أن تكون منبراً يلتف حوله النساء للنضال ضد الاستبداد الذكوري (سربيرنى ، 2005 ،ص 138).
- استخدام الإذاعة والسينما والتلفاز والفيديو فى سياقات محلية لتحديد هوية المرأة وتنمية مهاراتها وتخفيف مخاوفها والعمل لبناء مستقبلها.
- يمكن أن توفر وسائل الاعلام، وبخاصة الأفلام والمجلات المصورة مصدراً مهماً من مصادر الرسائل والصور النوعية التى تعتمد عليها النساء في سعيهن إلى مفاهيم جديدة لعلاقات النوع.

- **منظمات المجتمع المدني:**

تعتبر منظمات المجتمع المدني محركاً رئيساً للتغيير فى علاقات النوع الاجتماعي بأكثر من طريقة، فإذا كان لدى الحكومة الرغبة لتحريك التحولات الاجتماعية في هذا الشأن، فإن فاعلية الدولة تصبح أكبر حين تتمكن منظمات المجتمع المدنى، خاصة المنظمات النسائية، من المشاركة بنشاط وتنظيم حوار مفتوح حول هذه القضية، ومن ناحية أخرى قد تكون الدولة أسيرة الوضع القائم وغير راغبة في فرض المساواة، ولذا فإن المجتمع المدنى المحلى والدولى قد يكون قوة مهمة للتغيير، وما قامت به منظمات المجتمع المدنى من دعم وضغط من أجل التغيير ومن خلال المعاهدات والمؤتمرات قد دعم المجتمع الدولى و ضغط على الحكومات المحلية كى تعزز المساواة بين الجنسين، وبصفة عامة فالمنظمات غير الحكومية، باستهدافها الفقراء و المعرضين للأذى، قد وجدت نفسها بطريقة تلقائية تعمل مع النساء.

ولا يقتصر نشاط المنظمات النسائية غير الحكومية على المستوى المحلي والقومي فقط، بل هناك أنشطة عابرة للحدود القومية لأنصار المساواة بين الجنسين، وهذا بحد ذاته بيَنة على وجود مجتمع مدنى عالمى، فقد تحولت الشبكات النسائية من منظمات على مستوى القواعد الشعبية إلى هياكل قومية وإقليمية لإقامة منظومة شبكات (Sreberny&Mohammadi, 1998, 208,210). أو شبكات عابرة للحدود القومية مناصرة للحركة النسائية (Moghadam, 2005).

وفي الحقيقة أن التنظيمات النسائية عبر الحدود الوطنية ليست بالجديدة، بل ترجع هذه الظاهرة إلى حركات المؤيدين القدامى لمبدأ إلغاء الاسترقاق والمنادين بحق المرأة في الاقتراع، والحركات الاشتراكية .(Rupp,1999)، إلا أن الحركة النسائية العابرة للقوميات ظهرت فى السياق الأكاديمى بالولايات المتحدة (Dessai,2004) حيث نشأت لتصف تضامن النساء حول العالم وكان ذلك استجابة لمشاركتهن فى عقد المرأة العالمى للأمم المتحدة (1975–1985) والمؤتمرات الأربعة الخاصة به (مكسيكوسيتى 1975، كونبهاجن 1980، نيروبى 1985، ومؤتمر المتابعة فى بكين 1995)، وهكذا فإن مؤتمرات الأمم المتحدة ومن بعدها اجتماعات الوكالة المتخصصة مثل اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة وضع المرأة تمثل نقطة البدء لمرحلة جديدة فى منهج الفعاليات النسائية العابرة للقوميات (ديساى،2005 ،ص 189)

و يمكن أن تنفذ المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية أنشطة متنوعة لتمكين المرأة وبناء علاقات جديدة للنوع عن طريق:

- تعزيز منهج متكامل لدعم فرص التعليم والتوظيف للنساء.
- إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية لصالح المرأة عن طريق الحوار والضغط على الدولة والدفاع عن القضايا النسائية عن معرفة وإطلاع، وقد أسهمت جماعات عدة، محلية ودولية، بجهد استغرق وقتاً طويلاً لبناء دعم سياسي لمواجهة المقاومة، وساعدت فى وضع القضايا الجنسوية على الأجندة السياسية وحثت الحكومات على التحرك بسرعة وقوة، والأمثلة على ذلك المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة منذ العام 1975 وحتى العام 2000.
- التأثير فى الإصلاحات المؤسساتية مثل الإصلاح الزراعي الذي يعزز ملكية الأرض للنساء، وتضمين الدساتير ضمانات بحقوق متساوية للنساء، والتخطيط لتمويل المشروعات الصغيرة للنساء، و تعريف النساء بحقوقهن القانونية.
- مراقبة قضايا العنف الموجه للنساء وكتابة التقارير حولها، والتعاون مع الحكومة لتطوير استراتيجيات رسمية للتغلب على العنف، و التعاون مع بعض الأجهزة المجتمعية والمنظمات الدينية.
- مساندة الحركات النضالية النسائية فى جميع أنحاء العالم لأجل قدر أكبر من المشاركة للمرأة فى جميع أشكال الحياة العامة، والضغط من أجل "الحقوق" و "التمثيل" و "الاعتراف" و "إعادة التوزيع" وهى الأركان الأربعة لعملية التحول الديمقراطي.
- توسيع نطاق الديمقراطية والمشاركة السياسية للنساء على المستوى المحلي و تكوين اتفاق عام وخطاب لهن على الصعيد العالمى، من خلال شبكة من التنظيمات التى تعبر عن المجالات المحلية والقومية والعالمية.
- إقامة التضامن بين النساء المختلفات إيديولوجياً، وقد تم ذلك بالفعل؛ فقد كانت المؤتمرات العالمية الأربعة إلى جانب منتديات المنظمات غير الحكومية أحداثاً مثيرة للجدل والخلاف بين نساء الجنوب ونساء الشمال عن قضايا المرأة، إلا أنه تم إقرار هذه الاختلافات وصياغتها فيما أطلق عليه إسم "تضامن الاختلاف" وقد كان مؤتمر نيروبى 1985 نقطة

التحول من حالة النزاع إلى التضامن، وفى مؤتمر بكين 1995 برغم من الاختلاف بينهن، وجدت المرأة لغة مشتركة فى إطار حقوق الإنسان(ديساى ، 2005 ،ص 189).

وبصفة عامة فإن الكفاح الطويلة للمنظمات النسائية غير الحكومية فى المحافل الدولية والقومية والإقليمية قد أسفر عن إقرار وتبنى مجموعة حقوق المساواة بين الجنسين، حيث حقق النشاط النسائى المنسق اعتراف المجتمع العالمى بأن المساواة بين الجنسين تعد أمراً محورياً لعملية التنمية، كما أكدت من جديد القمة العالمية للتنمية المستدامة التى عقدت فى جوهانسبرج 2000 هدف تنمية التعليم الأساسى العام للبنين والبنات على السواء بحلول عام 2015، وبحلول عام 2003 صدقت 171 دولة على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم "التنمية البشرية" قد تم تنقيحه لكى يشمل مؤشر التنمية المتصل بالجنسين، بالإضافة إلى معيار دعم المرأة بحيث يشتمل على مشاركتها فى الحياة الاقتصادية والسياسية (سربيرنى ، 2005 ، ص134).

المراجع:

(1) آدمز، فرجينيا(2006). الذكر والأنثى: الاختلافات بينهما، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير). النوع ؛ الذكر و الأنثى بين التمييز و الاختلاف، ترجمة محمد قدري عمارة ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 35–44.

(2) أكينبودة، أكينلوية (2005). نظرة عامة على المرأة و الفقر، ترجمة عمر شلبي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، 89–120.

(3) الأمم المتحدة (1979). إتفاقية عن إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة.

(4) أنور، أحمد (1993). الانفتاح وتغير القيم في مصر، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع.

(5) أوزوريل، فاطمة الزهراء(2004). المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث من التحرر إلي التحرير، القاهرة ، المجاس القومي للثقافة.

(6) بنونة، كريمة (2005). الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كأداة لمجابهة التفرقة ضد المرأة، ترجمة محمد البهنسي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 198، مرجع سابق،229–256.

(7) بورديا، أنيل (2000). المساواة في التعليم بين الجنسين، تجربة مشروع "لوك جمبش"، ترجمة زينب النجار، مجلة مستقبليات، العدد 115، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو،373–394.

(8) تالبوت، ماري م. (2002). النسوية واللغة، في. سارة جامبل(محرر). النسوية و ما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 483، 209–218.

(9) تقرير التنمية البشرية (2003). أهداف التنمية الألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، ترجمة غسان غصن وآخرون، نيو يورك، برنامج الأمم المتحدة الانمائي

(10) ثورنام، سو(أ) (2002). الموجة النسوية الثانية، في. سارة جامبل(محرر)، مرجع سابق، 57–76.

(11) ثورنام، سو(ب)(2002). النسوية والسينما، في. سارة جامبل (محرر)، مرجع سابق، 145–160.

(12) جلبرت، لوس و وبستر، بولا (2006). مخاطر الأنوثة، في. افيلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 75–96.

(13) جولدنبرج، فيليب (2006). هل النساء متحيزات ضد النساء، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير) ، مرجع سابق، 397–402.

(14) خان، فريدة (2005). العنف بين الجنسين وخطاب التنمية والتطوير في بنجلاديش، ترجمة آمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 37–54.

(15) دالي، ماري (2006). أشكرك ربي لأنك خلقتني امرأة، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 219–224.

(16) دي بوفوار، سيمون (2006). المرأة باعتبارها آخر، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير) ، مرجع سابق، 177–184.

(17) ديساي، مانيشا (2005). ما فوق القومية، مظهر السياسة النسائية بعد بكين، ترجمة دعاء محمود شراقي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 183–202.

(18) رمزي، ناهد (2004). المرأة والاعلام في عالم متغير، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، طبعة خاصة بمكتبة الأسرة.

(19) الساعاتي، سامية (2006). المرأة والمجتمع المعاصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة.

(20) سربيرني، أنابيل (2005). عن الجنسين و تمكين المرأة من حقوقها و الاتصال، ترجمة محمد البهنسي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 131–156.

(21) شرابي، هشام (2000). النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر، الطبعة الثالثة، بيروت، دار نلسن.

(22) شيفرد، ليندا جين (2004). أنثوية العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 306، الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(23) صن، أمارتيا (2004). التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

(24) عصفور، جابر(2007). دفاعاً عن المرأة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة.

(25) فوكا، صوفيا(2002). النسوية و النوع ، في. سارة جامبل(محرر) ، مرجع سابق، 93–106.

(26) فونشينخونج، تشارلز س. (2005). التعامل مع المعايش فيما بعد بكين، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 73–88.

(27) كيجان، دورثي ماك (2006). أن تكوني امرأة، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 231–242.

(28) كينغ، إليزابث م. و آخرون(2004). إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق و الموارد و الرأي ، تقرير البنك الدولي عن البحوث و السياسات، ترجمة هشام عبد الله، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

(29) لطائف، وسيلة (2005). القانون الدولي والقانون المختلط وقانون وراثة الحكم في شمال إفريقيا، ترجمة آمال الكيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 203-228.

(30) ماكنتوش، برودنس (2006). الرجولة والأنوثة، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 59-66.

(31) ماير، كاثرين وآخرون (2005). المصادر المتغيرة لمساندة الحقوق السياسية للمرأة، ترجمة غادة طنطاوي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 19-36.

(32) محمود، مجدة أحمد (2004). الرؤية المتبادلة بين جيلين، دراسة في الصور النمطية الجامدة، في. محمد السيد خليل وآخرون. صورة الذات والآخر، دراسات في التفاعل الاجتماعي، الجزء الثاني، الرجل والمرأة وبعض الفئات الاجتماعية الأخرى، القاهرة، دار الحريري 147-247.

(33) موجادام، فالنتايم م. و سنفتوفا، لوسي(2005). قياس مدى تمكين المرأة من حقوقها، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعي، العدد 198، مرجع سابق، 283-301.

(34) موجادام، فالنتاين م. (2005). كلمة التحرير، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 198، مرجع سابق، 13-18.

(35) ميل، جون ستيوارت (2006). تبعية المرأة، في. ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق،269-286.

(36) نجيب، كمال (1994). تعليم المرأة وتطور اندماج مصر بالسوق الرأسمالي العالمي، مجلة التربية المعاصرة ، العدد30، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 73-101.

(37) وانتروب، باميلا (2006). المخ ؛ مخ الذكر ومخ الأنثى، في . ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 45–58.

(38) ولستونكرافت، ماري (2006). دفاع عن حقوق المرأة، في . ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 245–268.

(39) ويزتين، ناعومي (2006).علم النفس ونظرة إلي الأنثي، في . ايفلين آشتون وآخرون(تحرير)، مرجع سابق، 155–176.

(40) اليونسكو (2003). التكافؤ والمساواة بين الجنسين و التعليم للجميع ، الوثبة للمساواة، تقرير متابعة عالمي خاص بالتعليم للجميع، ترجمة مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميرك)، باريس.

(41) Abu Daca, C. (1990). *Measuring Women's economics and social rights achievemen*t, human rights quarterly, 20.

(42) Barakat, H. (1993).*The Arab world; Society Cultural and state, Berkeley*, CA. University of California Press.

(43) Cejka Mary Ann, (1999)".Gender Stereotypic Images of Occupations Correspond to the sex segregation of employment". *Personality of social psychology Bulletin. Aug VOL. 25(8), 1057-1059.*

(44) Dessai, M.(2004); Transnational feminist sociologies; Cautionary Notes from the US international women's movement and US Academy, presented at the workshop on transnational feminist sociologies; current challenges future directions, University Berkely, California, August .

(45) Dickenson, D. (1997).Counting Women in Globalization, Democratization the women's movement, in McGraw, A., Ed., *the transformation of democracy, Maldon: polity/open University*.

(46) Encyclopedia Britanco (2007).Gender Identity, Available at http://www.britannica.com/eb /artide 9036351.

(47) Hang, Mee, Aun, (1997). The portrayal of women images in magazine advertisements: Go off man's gender analysis revisited J. *Sex roles Vol.37 .Dec, 979-996.*

(48) Inglehart, R. (2000).World values survey, Ann, Mi. Institute for social research.
(49) Lorbr, J. (1994). *Paradoxes of gender, New Haven*, Yale University Press.
(50) Meillon, C. & Punch, C. (2001). Holding on to the promise; Women's human rights and the Beijing + 5 review, Rutgers the state university of New Jersey; Center for women's global leadership.
(51) Michael A. McDaniel (2005).'Big-Brained People are Smarter: A Meta-Analysis of the Relationship between" In Vivo Brain Volume and Intelligence', Available at;
(52) Moghdam, V. (2005).*Globalizing Women; Gender, Globalization and transnational feminist networks*. Baltimore, Md; The Junes Hopkins University.
(53) Momsen. J. (1991).Women and development in the third world, London Routledge.
(54) Potter, P. & others, (Eds) (1997). *Democratization*. Malden :Polity Open University Press
(55) Richard J Haier, Rex E Jung and others (2005).The Neuroanatomy of General Intellegance: SexMatters, uit.nohttp://www.britannica.com// get file.php? Pagled. NeuroImage **25**, 320–327.
(56) Rupp, L. (1998). *Worlds of women; the making of the international women's movement*. NJ; Princeton University Press.
(57) Sreberny & Mohammady, A. (1998). "Feminist internationalism: imagining and building global civil society in Thussu", D., Ed. *Electronic empires*, London; Arnold, 208-222.
(58) Tebourbi, M. (2000). Women's enjoyment of their economic social and cultural rights, in Women's Rights; *A review of the office of the UN high commissioner for human rights*. 13.
(59) The American Heritage Dictionary of English language Fourth Edition (2000). Boston: *Huoughton Mifflin Company*.
(60) *The American Heritage Dictionary of the English Language* (2000). Fourth Edition, Boston: Houghton Mifflin Company.

(61) Tomseveski, K. (2004). Indicators on the right to education, paper presented for the workshop of researchers in Ombudsperson's offices , taking part in the Latin American Research Network on Economic, Social and cultural rights working in Co-operation with UNESCO Quito , 16-18 June .

(62) United Nation (2000). United Nation Millennium Declaration, Available at http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm.

(63) Vicky Randa & Georgian Walen (Eds) (1998). *Gender politics and the state*, Routledge, London; New York.

(64) Whittaker, Rosemary (1998). "Reframing the representation of women in advertisement for hormone replacement therapy", *Nursing Inquiry VOL.5 (2), 77-86.*

(65) Worled Health Orgnization(2008).Gender, available at http://www.who.int/topics/gender/en/

www.people.vcu.edu/ mamcdanibigbrained%20 artide.Pdf Intelligence **33**, 337–346.

(66) Zuhur, S. (2003)."Women and employment in the Arab world", *Arab studies quarterly, 25(4), 17-18.*